

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

استخدام التحليل المالي من أجل تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مجمع سميد قسنطينة

(فرع مطاحن بني هارون - MBH -)

تحت إشراف:

إعداد الطالب:

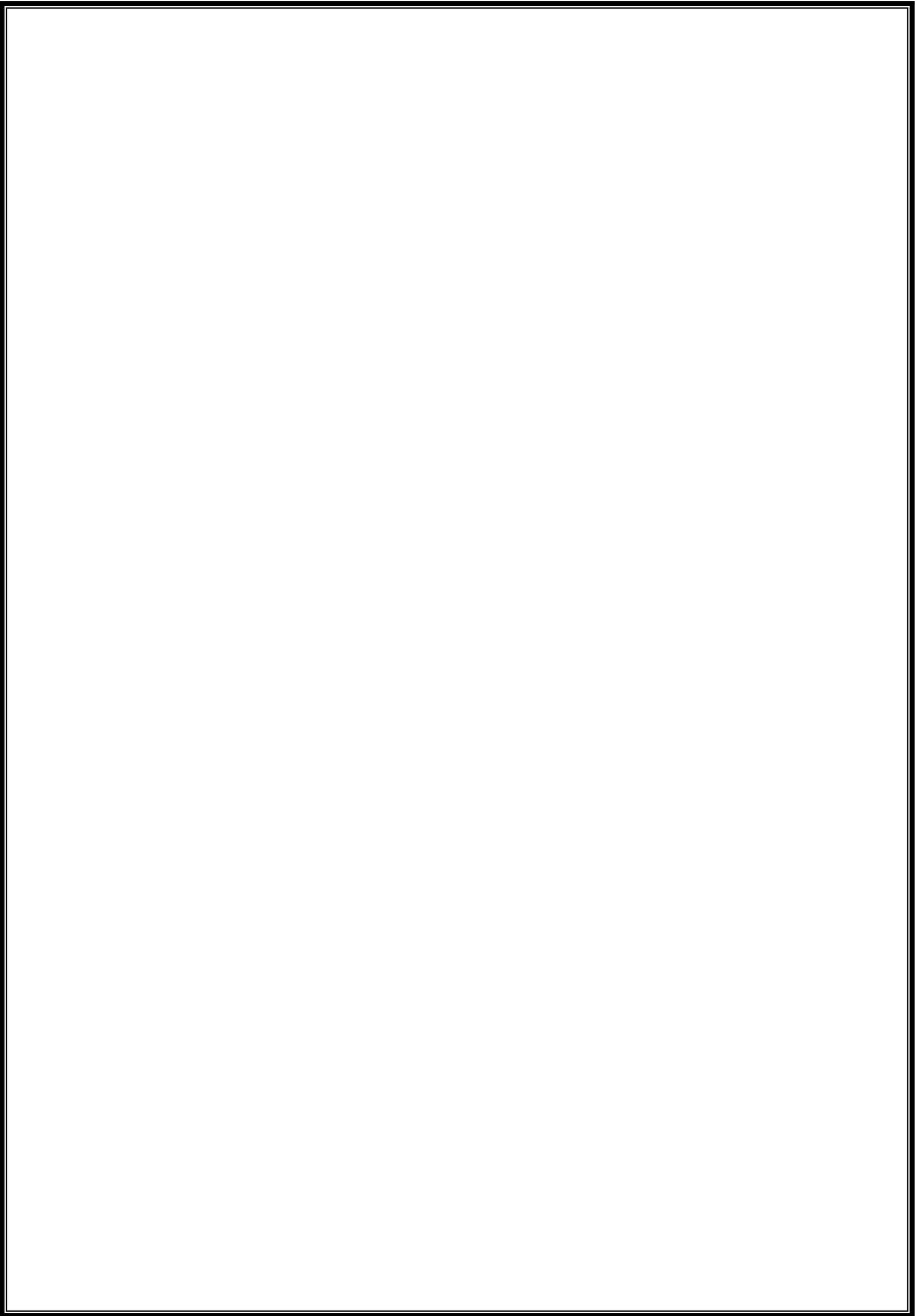
الأستاذة: فايزة بوزملا

محمد بوكروح

مكان التبريص: مجمع سميد قسنطينة (فرع مطاحن بني هارون - ميلة -)

فترة التبريص: من: 08 ماي 2014 إلى: 08 جوان 2014

2014/2013



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

استخدام التحليل المالي من أجل تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مجمع سميد قسنطينة

(فرع مطاحن بني هارون - MBH -)

تحت إشراف:

إعداد الطالب:

الأستاذة: فايزة بوزملا

محمد بوكروح

مكان التبرص: مجمع سميد قسنطينة (فرع مطاحن بني هارون - ميله -)

فترة التبرص: من: 08 ماي 2014 إلى: 08 جوان 2014

2014/2013



كلمة شكر

الشكر لله عز و جل الذي وهبني نعمة العلم و وفقني و أمدني بالقوة و الصبر على على انجاز هذه المذكرة و الذي من خلالها أتقدم بكل معاني الإحترام و التقدير لكل من ساهم و لو بكلمة صغيرة في إنجاز هذه المذكرة .

حفظا للجميل و تقديرا للامتنان ، أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذة المشرفة بوزملاال فايذة على التوجيهات و النصائح و حرصها على إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ دحية عبد الحفيظ من أجل مساهمته في إنجاز المذكرة.

و لا يفوتني أن أشكر السيد زواغي كمال مدير المحاسبة و المالية لمطاحن بني هارون من أجل مساهمته في إنجاز المذكرة

كما أتقدم بشكري الكبير إلى اللجنة المناقشة

الطالب: بوكروح محمد





إهداء

قال تعالى:

*** نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم ***

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا العمل المتواضع و اهديه:

إلى التي وهبتني الحياة، منحنتني الحب والحنان ، ربتني بلطف و علمتني كلمة الشرف في

الحياة إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى أعظم الرجال صبرا و رمز العطاء ، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و

أفنى حياته من أجل تعليمي ، أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من حملهم ساعد أبي و حضنهم ساعد أمي أخي و أخواتي الأعزاء : أمينة ، سارة ،

يوسف ، زينب ، حسناء .

إلى زوجة أخي و أزواج أخواتي

إلى جميع الأصدقاء و زملاء الدراسة كل باسمه

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث



I.....	الفهرس العام
III.....	قائمة الجداول
V.....	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة عامة
1.....	الفصل الأول: طبيعة التحليل المالي
02.....	المبحث الأول: ماهية ومصادر معلومات التحليل المال
02.....	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي والعوامل التي ساعدت في تطوره.....
06.....	المطلب الثاني: أنواع وأهمية التحليل المالي.....
08.....	المطلب الثالث: أهداف ومصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي.....
11.....	المبحث الثاني: مقومات، منهجية ومعايير التحليل المالي
11.....	المطلب الأول: مقومات التحليل المالي.....
11.....	المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي.....
13.....	المطلب الثالث: أنواع معايير التحليل المالي واستخداماتها.....
15.....	المبحث الثالث: مجالات واستعمالات التحليل المالي
15.....	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي.....
16.....	المطلب الثاني: استعمالات ونتائج التحليل المالي.....
18.....	المطلب الثالث: شروط، محددات وأغراض التحليل المالي.....
21.....	خلاصة الفصل الأول
22.....	الفصل الثاني: دراسة المردودية عن طريق مختلف أدوات التحليل المالي
22.....	المبحث الأول: إطار نظري حول للمردودية
22.....	المطلب الأول: مفهوم ، أنواع وأهداف المردودية.....
25.....	المطلب الثاني: المركبات الأساسية ومتطلبات المردودية.....
28.....	المطلب الثالث: أسباب ضعف المردودية وطرق تحسينها.....
29.....	المبحث الثاني: دراسة المردودية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن
29.....	المطلب الأول: مفهوم و أهمية النسب المالية في عملية التحليل المالي.....
30.....	المطلب الثاني: أنواع النسب المالية المستعملة في عملية التحليل المالي.....

36	المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
40	المبحث الثالث: دراسة المردودية بواسطة مؤشرات الأداء المالي وآليات الرفع.....
40	المطلب الأول: دراسة المردودية بواسطة مؤشرات النشاط.....
41	المطلب الثاني: دراسة المردودية بواسطة مؤشرات النتيجة.....
42	المطلب الثالث: دراسة الرافعة المالية والرافعة التشغيلية.....
47	خلاصة الفصل الثاني.....
49	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمردودية فرع مطاحن بني هارون MBH
49	المبحث الأول: تقديم عام لفرع لمطاحن بني هارون MBH
49	المطلب الأول: نبذة تاريخية لمجمع سميد قسنطينة.....
52	المطلب الثاني: التعريف بفرع بمطاحن بني هارون MBH
54	المطلب الثالث: دراسة مديرية المحاسبة والمالية لمطاحن بني هارون.....
56	المبحث الثاني: دراسة مردودية مطاحن بني هارون بواسطة النسب ومؤشرات التوازن
56	المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2011-2013).....
58	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2011-2013).....
65	المطلب الثالث: دراسة النسب المالية للفترة (2011-2013).....
70	المبحث الثالث: دراسة مردودية مطاحن بني هارون بواسطة آليات الرفع ومؤشرات الأداء المالي للفترة (2011-2013).....
70	المطلب الأول: دراسة المردودية المالية و الإقتصادية للفترة (2011-2013).....
73	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الأداء المالي للفترة (2011-2013).....
77	المطلب الثالث: دراسة الرافعة المالية والرافعة التشغيلية للفترة (2011-2013).....
81	خاتمة الفصل الثالث.....
82	الخاتمة العامة.....
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	جدول نسب هيكلية الأصول	(01-2)
32	جدول نسب هيكلية الخصوم	(02-2)
56	الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بني هارون لسنة 2011	(01-3)
57	الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بني هارون سنة 2012	(02-3)
57	الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بني هارون سنة 2013	(03-3)
58	تغيرات رأس المال العامل للفترة (2013-2011)	(04-3)
58	تغيرات رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة (2013-2011) ((05-3)
60	تغيرات رأس المال العامل الخاص للفترة (2013-2011)	(06-3)
60	تغيرات رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2013-2011)	(07-3)
61	تغيرات رأس المال العامل الاجنبي للفترة (2013-2011)	(08-3)
62	تغيرات احتياج رأس المال العامل للفترة (2013-2011)	(09-3)
63	تغيرات الخزينة الصافية للفترة (2013-2011)	(10-3)
65	تغيرات نسب الأصول للفترة (2013-2011)	(11-3)
66	تغيرات نسب الخصوم للفترة (2013-2011)	(12-3)
68	تغيرات مختلف نسب السيولة للفترة (2013-2011)	(13-3)

69	تغيرات نسب المردودية للفترة (2013-2011)	(14-3)
71	تغيرات المردودية الاقتصادية الاجمالية والصافية للفترة (2011-2013)	(15-3)
72	تغيرات المردودية المالية خلال الفترة (2013-2011)	(16-3)
74	دراسة رقم الأعمال بدلالة عدد العمال خلال الفترة (2011-2013)	(17-3)
74	دراسة انتاج النشاط بدلالة عدد العمال خلال الفترة (2011-2013)	(18-3)
74	دراسة القيمة المضافة بدلالة رقم الأعمال خلال الفترة (2011-2013)	(19-3)
76	تغيرات مؤشرات النتيجة خلال الفترة (2013-2011)	(20-3)
77	تغيرات الرافعة المالية خلال الفترة (2013-2011)	(21-3)
79	تغيرات الرافعة التشغيلية خلال الفترة (2013-2011)	(22-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
03	المدخل القديم للتحليل المالي	(01-1)
04	المدخل المعاصر للتحليل المالي	(02-2)
51	الهيكل التنظيمي لمجمع سميد قسنطينة	(01-3)
53	الهيكل التنظيمي لفرع مطاحن بني هارون	(02-3)
59	منحنى تغيرات رأس المال العامل للفترة (2013-2011)	(03-3)
61	منحنى تغيرات مختلف رؤوس الأموال العاملة للفترة (2011-2013)	(04-3)
62	منحنى تغيرات احتياج رأس المال العامل للفترة (2013-2011)	(05-3)
64	منحنى تغيرات الخزينة الصافية للفترة (2013-2011)	(06-3)
64	منحنى مقارنة تغيرات مؤشرات التوازن المالي للفترة (2011-2013)	(07-3)
71	منحنى تغيرات المردودية الإقتصادية خلال الفترة (2013-2011)	(08-3)
73	منحنى تغيرات المردودية المالية خلال الفترة (2013-2011)	(09-3)
78	منحنى تغيرات معدل الرافعة المالية خلال الفترة (2013-2011)	(10-3)
79	منحنى تغيرات الرافعة التشغيلية خلال الفترة (2013-2011)	(11-3)

مقدمة عامة

عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية تطورا مستمرا خاصة بعد مجموعة الإصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسات في الثمانينات، والتي أصبحت من مؤسسات مسيرة ذاتيا إلى مؤسسات وطنية تسعى إلى خدمة السياسة الاقتصادية للبلاد وتحقيق الصالح العام، لكن هذه السياسة تتعارض مع البحث عن تحقيق الربح أو الرفع من مردودية المؤسسات حتى أصبحت الدولة عاجزة عن تغطية الخسائر الهائلة التي تكبدتها هذه المؤسسات، الأمر الذي استدعى من الدولة إعادة النظر في الشكل القانوني لهذه الشركات والتي أصبحت تدعى بالمؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال إصدارها للقانون رقم 88-10 المؤرخ سنة 1988 لإعطائها شيء من الحرية والإستقلالية في عملية التسيير المالي والذي يعتمد على التحليل المالي كأداة من أجل إعطاء تقييم لمردودية المؤسسة.

إن دراسة وتحليل مردودية المؤسسة الاقتصادية، هو عبارة عن عملية تشخيص لنقاط قوة وضعف المؤسسة، وهل هذه المردودية دائمة ومستمرة أم لا، فيجب على المؤسسة من تحقيق مستويات عالية للمردودية والتي تعتبر كمؤشر للنمو الداخلي للمؤسسة. لذلك يتم الإعتماد على التحليل المالي كوسيلة من أجل دراسة وتقييم المردودية للمؤسسة.

حيث أن التحليل المالي يعتبر في الوقت الحالي أداة ضرورية من أجل الإدارة المالية السليمة، والذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة المؤسسات، حيث أصبح من الضروري على المسير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد الأرقام التي تظهرها القوائم المالية قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة، دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات لتحليل دقيق بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، حتى تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها في ظل الإستعمال الأمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية من أجل التحسين في مردودية المؤسسات، والتي تعبر عن مدى عقلانية التسيير داخل المؤسسة الاقتصادية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا من كل ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في:

هل يمكن استخدام التحليل المالي من أجل تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية ؟

❖ الأسئلة الفرعية:

نتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي :

- 1- ماهي أهمية التحليل المالي في عملية التسيير المالي داخل المؤسسة الاقتصادية ؟
- 2- هل يمكن من خلال دراسة المردودية اعطاء صورة واضحة للحالة المالية للمؤسسة ؟

3- كيف يمكن لمؤشرات التوازن ومؤشرات الأداء المالي وآليات الرفع من إعطاء تقييم لمردودية المؤسسة؟

وبعد القراءات الأولية المرتبطة بالموضوع نجد أن أكثر الإجابات ملائمة للأسئلة المطروحة هي الفرضيات التالية:

❖ الفرضيات:

1- يعتبر التحليل المالي كأداة ضرورية للمسير المالي في تحليل البيانات المحاسبية للمؤسسة من أجل الوقوف على الوضعية المالية والإجابة على التساؤلات حول نشاط المؤسسة.

2- تعتبر المردودية في المؤسسة الاقتصادية كمؤشر لمدى حسن أو سوء التسيير المالي داخل المؤسسة وبالتالي تعتبر كترجمة لوضعيتها المالية.

3- يمكن تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية بناء على الدراسة التحليلية لمختلف مؤشرات التوازن والأداء المالي وآليات الرفع انطلاقاً من مختلف القوائم المالية للمؤسسة.

❖ أسباب إختيار الموضوع

يعد إختيار هذا البحث نتيجة للأسباب التالية:

- الإهتمام الشخصي بقضايا التسيير ذات الطابع المالي في المؤسسات الإنتاجية، وهذا لأن المؤسسات الجزائرية تعاني مشاكل في تسيير الأموال؛
- عدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف فقط لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة؛
- ضعف مردودية المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، الأمر الذي يدفع بالمسيرين الماليين إلى استخدام أداة هامة والمتمثلة في التحليل المالي وذلك للكشف عن مواطن القوة وضعف في المركز المالي؛
- كون الموضوع له علاقة مباشرة مع مجال التخصص الدراسي (محاسبة ومالية).

❖ أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم مردودية وأداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وطرق تحسينها، وتكون عوناً لها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

❖ أهداف البحث

- إبراز وتقديم التحليل المالي كأداة للتخطيط والإدارة المالية؛
- التعرف على مردودية المؤسسة بمختلف أنواعها؛
- إبراز دور مؤشرات التوازن والأداء المالي كأداة من أجل تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية؛
- إبراز دور آليات الرفع في التحسين من مردودية المؤسسة الاقتصادية.

❖ منهجية البحث:

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة، حيث اشتملت دراستنا للموضوع على كتب باللغتين العربية والفرنسية، أطروحات إضافية إلى مجالات علمية، بالنسبة للجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد قمنا بالإعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى مختلف المعلومات التي تخص فرع مطاحن بني هارون.

❖ خطة البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى جزء نظري وجزء تطبيقي على الشكل التالي :

الفصل الأول: في هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق إلى طبيعة التحليل المالي من خلال المبحث الأول الذي يتضمن ماهية ومصادر التحليل المالي، والمبحث الثاني الذي سنتناول فيه كل من مقومات، منهجية ومعايير التحليل المالي، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لإستعمالات التحليل المالي.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة المردودية من خلال المبحث الأول والذي سنتناول فيه الإطار النظري للمردودية، أما بالنسبة للمبحث الثاني لدراسة المردودية من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، بينما المبحث الثالث سيكون من أجل دراسة المردودية من خلال آليات الرفع ومؤشرات الأداء المالي.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل من أجل دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن بني هارون حيث سنتناول في المبحث الأول تقديم عام حول المؤسسة، بينما المبحث الثاني سيكون من أجل دراسة مردودية مؤسسة بني هارون عن طريق تحليل مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، أما المبحث الثالث فهو دراسة المردودية عن طريق آليات الرفع وتحليل مؤشرات الأداء المالي.

في الأخير سوف نختم بحثنا هذا بخاتمة تشمل أهم النتائج التي خرجنا بها من هذه الدراسة ثم عرضنا لقائمة الملاحق والمراجع.

الفصل الأول: طبيعة التحليل المالي

مقدمة

يعتبر التحليل المالي حديث النشأة حيث ظهر في مطلع الثمانينات نتيجة عدة ظروف اقتصادية والتي أدت إلى ظهوره كوظيفة جديدة للإدارات المالية في تلك الفترة، حيث يعتبر التحليل المالي تشخيصاً للحالة الوظيفية مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث سنتعرف في المبحث الأول على ماهية ومصادر معلومات التحليل المالي من خلال إعطاء تعريف لمفهوم التحليل المالي وتوضيح عوامل تطوره مع إبراز مصادر المعلومات المستخدمة في عملية التحليل المالي بالإضافة إلى التطرق لأنواعه، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه إلى المنهجية المتبعة في التحليل المالي بالإضافة إلى مختلف مقوماته ومجموعة المعايير التي يخضع لها. أما المبحث الثالث سنتناول فيه مجالات التحليل المالي إضافة لمختلف الأطراف التي تحتاج إلى استعماله والتعريف بأهم شروط، محددات وأغراض التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية ومصادر التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المحلل المالي وتحديد مختلف مصادره، والتطرق إلى المنهجية المتبعة أثناء عملية التحليل المالي بالإضافة إلى التعريف بمقوماته ومختلف معاييرها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي والعوامل التي ساعدت في تطوره

لقد تعددت تعريف التحليل المالي وذلك في جميع كتب الاقتصاد المتناولة لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل، إلا أن معظمها ينتج نحو تعريف واحد.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي:

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه " عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف."¹

ويعرف التحليل المالي أيضا على أنه " تشغيل البيانات التاريخية للقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة مما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق أرباح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع."²

كما يعرف التحليل المالي على أنه " وسيلة هامة للإلتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها، ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة."³

ومن التعريفات السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للتحليل المالي بأنه عبارة عن وسيلة وأداة هامة من الأدوات التي تستخدم في تحليل أعمال المؤسسة، ومن خلال نتائج هذه التحليلات يمكن التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات الرشيدة في كل ما يخص الإدارة المالية للمؤسسة.

¹ أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، 2008، ص 02.

² خبراء الشركة العربية للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق،

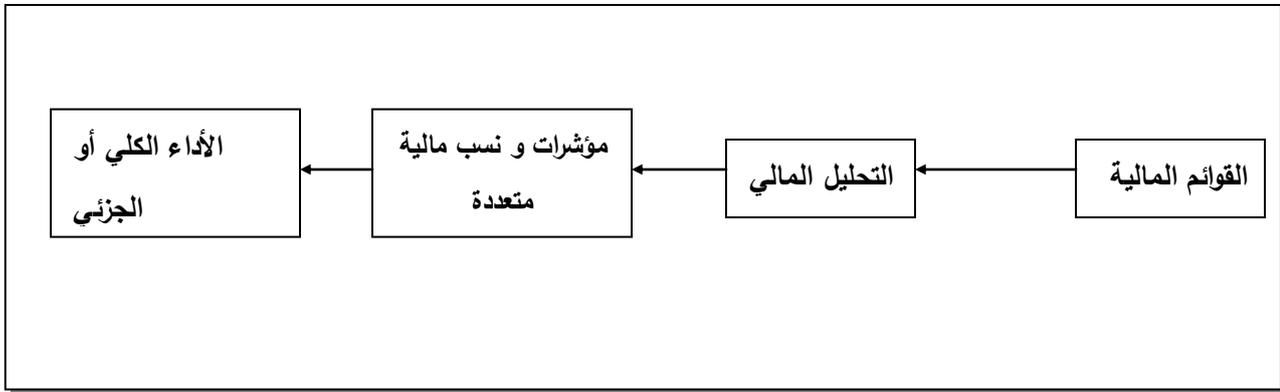
2006، ص 65.

³ Pierre Conso, la Gestion Financière. P13 ,5^{ème} Edition Paris, Dunod, 1979.

الفرع الثاني : تطور التحليل المالي

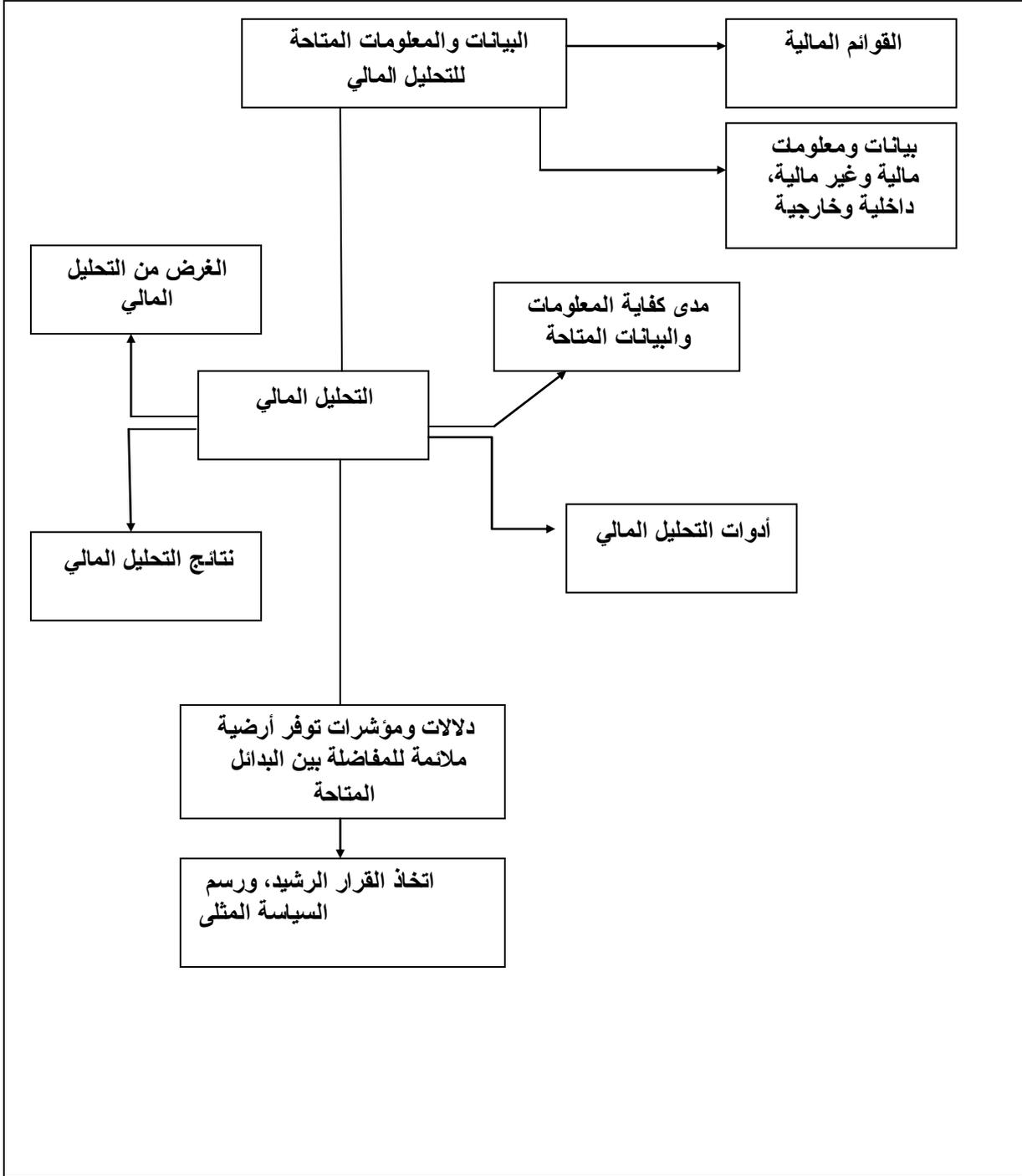
كان للتوسع في عمل المؤسسات وتحولها من مؤسسات أشخاص إلى مؤسسات أموال واتساع نشاطاتها ونموها وتطورها سواء كان ذلك بالتوسع في الإستثمارات أو الدمج مع مؤسسات أخرى، أثرا مباشرا في تطور التحليل المالي، كما كان للتطور في أنظمة المعلومات المحاسبية، والأنظمة المعلوماتية دورا كبيرا في حصول التطور في عمليات التحليل المالي، حيث يوضح الشكل رقم (01-1) المدخل القديم للتحليل المالي بينما يوضح الشكل رقم (02-1) المدخل المعاصر للتحليل المالي.

الشكل رقم (01-1): المدخل القديم للتحليل المالي



المصدر: الحسني صادق، المدخل المعاصر للتحليل المالي، عمان، 1995، ص23.

الشكل رقم (02-1) : المدخل المعاصر للتحليل المالي



المصدر : حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، ماجيستر، غزة، فلسطين، 2008، ص39.

يتضح من الأشكال السابقة أن عملية التحليل المالي قد تطورت عبر الزمن لتصبح أداة جيدة في إعطاء مؤشرات واضحة ثم المساهمة في اتخاذ القرارات المثلى، حيث اقتضت عملية التحليل المالي قديماً على القيام بتحليل القوائم المالية ومن ثم استخراج مؤشرات ونسب مالية متعددة تقيس الأداء المؤسسية.

" إلا أن هذا التحليل ما لبث أن تطور فأصبح يقوم على أساس تحليل القوائم المالية بالإضافة إلى الحصول على بيانات ومعلومات مالية وغير مالية داخلية وخارجية، ومن ثم القيام بدراسة مدى كفاية البيانات والمعلومات المتاحة واختيار الأدوات اللازمة للقيام بعملية التحليل ووضع أهداف محددة للوصول إلى نتائج تعتبر دلالات ومؤشرات توفر أرضية ملائمة للاختيار بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الرشيدة ورسم سياسات مثلى لتحسين الأداء".¹

الفرع الثالث: العوامل التي ساعدت في تطور التحليل المالي

توجد العديد من الأسباب التي زادت في أهمية التحليل المالي ومن بينها:

1- التطور الصناعي الكبير:

إن التطور العلمي وما صاحبه من ثورة صناعية كبرى أدت إلى الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، وهذا ما عجزت عنه المؤسسات الفردية وشركات الإستثمار وأدى هذا إلى ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير المال. وبالتالي تم الفصل بين إدارة الشركة وملكيتها، وأدى هذا إلى ضرورة إيجاد طبقة مهنية تدير المؤسسات نيابة عن مالكيها كما أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المسيرين وبالتالي زاد الاهتمام بالقوائم المالية والتي توفر الأساس لتقييم الأداء المالي لهؤلاء المسيرين.

2- الائتمان:

يعتبر الائتمان عصب الحياة الاقتصادية فتأخر المؤسسة عن سداد التزاماتها أو تأخر مديني المؤسسة سوف يسبب مشكلة مالية لذلك نرى أن بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك تهتم اهتماماً خاصاً بدراسة الوضعية المالية للجهات الطالبة للقروض قبل منحها وهذا ما زاد في أهمية دراسة وتحليل القوائم المالية.

3- أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل شركات المساهمة الشكل الأكثر انتشاراً في الدول الرأسمالية لاستثمار الأموال، كما أن تدخل الهيئات المسيطرة على الأسواق المالية وذلك بهدف ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، ما هو إلا اعتراف من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، ماجستير، غزة، فلسطين، 2008، ص29.

التمييز بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة الشركات التي ترغب الاستثمار فيها.

4- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

اهتمت الحكومات بإصدار القوانين التي تضمن حماية المستثمرين من تلاعب المديرين والمؤسسين، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية وذلك لإطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) على الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع وأهمية التحليل المالي

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة تنقسم استناداً إلى أسس مختلفة نذكر منها:

1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي من خلال الجهة القائمة به إلى تحليل داخلي والذي تقوم به أطراف من داخل المؤسسة وتحليل خارجي تقوم به أطراف خارجية مهتمة بالمؤسسة.

أ- التحليل المالي الداخلي:

هذا النوع من التحليل المالي تقوم به أطراف من داخل المؤسسة بهدف تحليل المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الأداء وتحديد المركز الإقتصادي وكذلك تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للمؤسسة.

للمحلل المالي الداخلي عدة مزايا لا تتوفر في المحلل المالي الخارجي وتتمثل في:¹

- معرفة المحلل المالي الداخلي السابقة بكل ما يتعلق بالسياسات المالية والإدارية المتبعة من طرف المؤسسة؛

- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل؛
- باعتبار المحلل الداخلي موظف من داخل المؤسسة فهو يتمتع بالقبول من طرف الإدارات والأقسام المختلفة مما يسهل عليه المهمة؛
- قد تتوفر للمحلل المالي الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية و لكنها مهمة لغرض التحليل.

بالتالي يجب أن تنعكس هذه المزايا على دقة نتائج عمليات التحليل المالي.

¹ محمد مبروك ابو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 34.

ب- التحليل المالي الخارجي:

يقصد بالتحليل المالي الخارجي بأنه " هو التحليل الذي تقوم به جهات خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات".¹

هدف التحليل الخارجي مرتبط بنوعية الأطراف القائمة به وأغراض هذه الأطراف من وراء قيامها بالتحليل الذي يتم بناء على المعلومات التي يتحصل عليها عن المؤسسة.

2- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً وبنائاً عليه يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

أ- التحليل الرأسي:

يعرف هذا النوع من التحليل المالي بكونه " هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي ربح السنة ما مع مبيعات نفس السنة ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تقوم في نفس الفترة".²

ب- التحليل الأفقي:

يمكن تقديم هذا النوع على أنه " يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القوائم المالية في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاناً عبر فترة زمنية، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة".³

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي في اعتباره أحد مجالات التي تهتم بدراسة وتحليل المعطيات والبيانات التي لها علاقة بالإدارة المالية، بهدف الوصول إلى الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد المالية المتاحة للمؤسسة، فيمكن اعتباره بالتالي أحد الأدوات المستعملة في الإدارة المالية للمؤسسة، عن طريق إبراز العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية أو فترات زمنية متعددة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات ذات العلاقة بالمؤسسة.

¹ د. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 29.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2006، ص 188.

³ د. وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في مايلي :¹

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو والتطور؛
- التحقق من مدى فعالية النشاط التي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر لتحديد المركز المالي الحقيقي للشركة.

المطلب الثالث: أهداف ومصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي عموما إلى تقييم أداء المؤسسة من مختلف الزوايا وبكيفية تلبي أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مع المؤسسة .

إن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف الأطراف المهتمة به سواء كان الطرف المؤسسة في حد ذاتها أي الأطراف الداخلية ونعني بهم أساسا المدير أو المسير المالي للمؤسسة، أو الأطراف الخارجية ونعني بهم البنوك والمؤسسات المالية وعليه فيمكن أن نلخص أهداف التحليل المالي كما يلي:

1- أهداف الأطراف الداخلية:

إن الطرف الداخلي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية وتوسيع الإستثمار وهذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة.

ومن أهداف هذا التحليل:²

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل؛
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التمويلية والتوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لسياسة التمويل المعتمدة؛
- استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية، وبذلك يكون التحليل المالي مكملا لعملية التسيير النقدي في المؤسسة .

¹، فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 3.

²عرباجي اسماعيل، اقتصاد مؤسسة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص232.

2- أهداف الأطراف الخارجية:

تهدف الأطراف الخارجية من خلال التحليل المالي إلى مايلي:¹

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعت المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من قرض.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، فالبيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من جهة أخرى.

الفرع الثاني : مصادر المعلومات لعملية التحليل المالي

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لا بد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عملية التحليل وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين وهما :

1- المصادر الداخلية للبيانات:

تضم جميع القوائم المالية مثل الميزانية وقوائم الدخل، وهذه جميعها بيانات محاسبية ختامية، بالإضافة إلى البيانات التفصيلية الملحقة لهذه القوائم.

"يمكن للمحلل المالي، إضافة لإستخدام هذه القوائم إستخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر بإستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة."²

ومن هذه البيانات :³

- تقرير مدقق الحسابات؛
- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض ادارية؛
- البيانات التفصيلية للقوائم المالية.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير التحليل المالي، الجزء الاول، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998، ص12.

² نعيم نمر داوود، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، الأردن، 2012، ص13.

³ منير شاكر محمد، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص20.

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح بشكل أفضل عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل و الدراسة في مختلف المجالات (الأصول و الخصوم).

2- المصادر الخارجية للبيانات :

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل المباشر بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:¹

- البيانات الصادرة عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية؛
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي؛
- المراسلات مع العملاء والموردين؛
- المكاتب الإستشارية.

¹ منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثاني : مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

كغيره من الأساليب العلمية فالتحليل المالي له منهجية تعتبر بمثابة الخطة للوصول إلى أسلم القرارات وأدقها، بالإضافة إلى إلزامية توفر مقوماته الأساسية من أجل نجاحه وهذا بتوفر مجموعة شروط منها ما يتعلق به هو نفسه ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات التي يستخدمها، وضرورة توفر مجموعة المعايير التي من خلالها تقاس مدى كفاءة التحليل المالي.

المطلب الأول : مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي، وإعطاءها المصادقية اللازمة لابد من توافر مجموعة من الشروط التي تشكل مقومات نجاح عملية التحليل المالي، بحيث يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في :¹

- تحديد الفترة الزمنية المعنية بعملية التحليل المالي مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل؛
- يجب أن يكون المحلل المالي على علم بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة؛
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ويكتسب مجموعة المؤهلات التي تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى قدرته على التنبؤ بالمستقبل؛
- تحديد نطاق عملية التحليل والفترة المالية المشتملة لعملية التحليل والتأكد من وضوح الهدف من التحليل.

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي

يمكن إعطاء مفهوم حول منهجية التحليل المالي بأنها " هي تلك الخطوات العلمية المتبعة في التحليل والتي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل".²

هي الطرق والأساليب التي يتعامل بها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الأهداف المطلوبة.

¹ افهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 9.

² حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

يمكن التعبير عن هذه الأساليب بخطوات التحليل المالي التالية:¹

1- تحديد الهدف من إجراء عملية التقييم:

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي بالاستناد على الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والتكاليف غير اللازمة.

2- تحديد الفترة الزمنية لعملية التحليل المالي:

حتى تتمكن عمليات التحليل المالي من تحقق أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانات العمل.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل المالي:

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها المحلل من عدة مصادر حسب نوعية المعلومات المطلوبة مثل القوائم المالية أو المعلومات الشخصية عن العميل كل حسب مصادرها.

4- اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة:

يمكن للمحلل المالي خلال قيامه بعملية التحليل المالي الاعتماد على عدة أساليب وأدوات نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5- اختيار معيار التحليل المالي الملائم من أجل استعماله في قياس النتائج:

من الضروري أن نقوم باختيار المعيار المناسب بهدف قياس نتائج التحليل المالي ومقارنتها مع نشاط الإدارة من أجل معرفة مميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في عملية القياس :

حتى تتمكن الإدارة من تحقيق نتائج أفضل يتوجب على المحلل معرفة مدى انحراف النتائج المسطرة عن المعيار المستخدم .

7- دراسة وتحليل مسببات الانحراف:

بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.

8- تقديم التوصيات اللازمة في التقرير بعد عملية التحليل:

تعتبر آخر مرحلة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة.

¹ امينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الاموال، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب ، البلدة، 2005، ص32.

المطلب الثالث: أنواع معايير التحليل المالي واستخداماتها:

الفرع الأول: مفهوم معايير التحليل المالي

يمكن التعبير عن معايير التحليل المالي بكونها " عبارة عن أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما، فعند استخراج نسبة السيولة مثلا فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة، و مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد." ¹ من أجل إعطاء قيمة دقيقة يعتمد عليها المحلل المالي عند استخدامه لأي من النسب المالية أو المؤشرات أو مقياس من مقاييس الأداء لابد من أن يكون هنالك معيار مناسب يعتمد عليه المحلل المالي من أجل الحكم على مدى مناسبتها مع النتائج أو عدم مناسبتها.

وفي جميع الأحوال يجب أن يتوفر في هذه المعايير خصائص أهمها: ²

- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتا لا يتغير من فترة إلى أخرى، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات إذا دعت الحاجة إلى ذلك ؛
- أن يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام و أن لا يكون له أكثر من تفسير أي أن لا يحتمل أكثر من معنى ؛
- أن يتصف المعيار بالواقعية لا بالمثالية فيتعذر تحقيقه .

وبذلك فإن استخدام هذه المعايير يكون مفيدا في مجال المقارنة مع النسب الفعلية التي تمكن المحلل من اكتشاف الانحرافات وملاحظتها والبحث عن أسبابها، بالإضافة إلى تفسير النتائج والأرقام الناتجة عن عملية التحليل.

الفرع الثاني: أنواع معايير التحليل المالي

هنالك عدة أنواع للمعايير يمكن للمحلل المالي استخدام الأنسب منها عند قيامه بعملية التحليل تتمثل في المعايير التالية :

1- المعايير المطلقة:

هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.

¹ عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص160 .

² أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 180 .

2- المعايير الصناعية:

يقصد بالمعيار الصناعي كونه " هو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في قطاع صناعي ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هنالك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد، و إن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل، أما إن كانت أقل من المعدل فتقيم بأنها أقل من المعدل. " ¹

وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة.

3- المعايير التاريخية:

" تعتبر المعايير التاريخية مقياساً للمعدلات التي وقعت في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى المنشآت في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي من خلال المقارنة يمكن اكتشاف الإنحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه المنشآت. " ²

4- المعايير المستهدفة:

" تقوم هذه المعايير على أساس وضع الأهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا ولما حققته الشركة فعليا. " ³

¹ عبد الحلیم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² حلیمة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ عبد الحلیم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 162.

المبحث الثالث : مجالات وإستعمالات التحليل المالي

المطلب الأول : مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية :

1- التخطيط المالي:

ترتكز عملية التخطيط المالي على مجموعة معلومات مالية دقيقة تصف عمليات المؤسسة في الماضي، وهذه المعلومات المالية المدروسة يستعملها المسيرون للخروج بمؤشرات لتقييم أداء المؤسسة، وهذه التحليلات يستخدمها المحلل المالي عند وضع الخطط المالية، ويستند إليها عند وضع تقديراته في المستقبل.

2- تحليل تقييم الأداء:

تهتم إدارة المشروع بإغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر تلك البيانات " وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية." ¹

3- التحليل الائتماني :

" يختص بهذا النوع من التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على المشاكل والأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستناداً إلى نتيجة التقييم الذي يقوم به، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار المناسب والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار الملائم." ²

4- التحليل الإستثماري:

يعتبر من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي " هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة للمستثمرين من أفراد وشركات الذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والإستثمارات في مختلف المجالات." ³

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص29.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للإدارة و النشر، الأردن، 2000، ص160.

³ هيثم محمد الزعبي، نفس المرجع، ص160.

المطلب الثاني : إستعمالات ونتائج التحليل المالي

إن الإستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي، وحتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج التحليل المالي سواء الداخلية منها أو الخارجية.

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي

1- استعمالات من داخل المؤسسة:

يستعمل التحليل المالي في المؤسسة من طرف المسير أو المدير المالي وذلك لتحقيق جملة من الأهداف:

- الحكم على صلاحية السياسات المالية المعتمدة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها؛
- إتخاذ القرارات حول تطبيق التوازنات المالية وعلى المردودية في المؤسسة.

2- استعمالاته خارج المؤسسة:

هنالك عدة أطراف خارج المؤسسة تقوم باستعمال التحليل المالي يمكن ذكرها كما يلي :

أ- المساهمون أو الشركاء :

يرتبط هؤلاء بالمؤسسة الإقتصادية بشكل رئيسي، " إن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على المستثمر وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المالية بإنتظام، بحيث يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع الحصص المستحقة لهم".¹

ب- الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي بحسب نوع الدين، فإذا كان الدين طويل الأجل فاسترجاع الأموال والإستفادة من الفوائد هو الهدف الرئيسي للدائنين وبالتالي فكل ما يهمهم هو التعرف على قيمة الأصول الحقيقية ومدى استطاعة المؤسسة على تسديد الفوائد السنوية مقارنة بمستوى الربح المحقق.

أما إذا كانت الديون قصيرة الأجل فما يهم الدائنين هو ضمان استرجاع أموالهم في تاريخ استحقاقها، إذا فالدائنون لا يهتمون سوى بالمركز المالي ومدى توافر السيولة لدى المؤسسة.

¹ د. منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

ج- الموردون :

العميل من الناحية العملية مدين للمورد، لذلك يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لعميله، " يقوم المورد بدراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، و يهمله كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هو لهم." ¹

د- العملاء :

باعتبار العميل طرف مهم للمؤسسة ومهتم بها، "يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وإذا ما كانت تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، ومن مصلحة المؤسسة كعميل متابعة مراكز مواردها، خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار والانتظار التوريد بالمواد الأولية، ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها." ²

هـ- الجهات الخارجية الأخرى:

مصلحة الضرائب، دوائر التخطيط والإحصاء، إدارات الأبحاث الفرق التجارية والصناعية.

الفرع الثاني: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء عملية التحليل المالي يجب عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والتي تختلف باختلاف الجهة التي قامت بعملية التحليل المالي سواء كانت داخلية أو خارجية.

1- نتائج التحليل الخارجي

تختلف نتائج التحليل المالي الخارجي باختلاف المستعمل الخارجي التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية : ³

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاصة للضرائب ؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك ؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض ؛

¹ د.رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 41-42.

² د.رضوان وليد عمار، نفس المرجع، ص 42.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص13.

➤ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها وأضعفها.

2- نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية :¹

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة التحليل ؛
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التموينية والتوزيعية للفترة التحليل ؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا ؛
- إعطاء حكم على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها ؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها والإستفادة منها في المراقبة العامة من نشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس التقديرات المستقبلية.

المطلب الثالث : شروط، محددات و أغراض التحليل المالي

الفرع الأول : شروط التحليل المالي

لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير عن الوضع المالي للمؤسسة يجب توفر الشروط التالية :²

- مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية؛
- شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث تظهر مؤشرات مختلفة عن أنشطة المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو إتخاذ قرار معين في نشاط محدد؛
- كون التحليل المالي عامل مقتصد للجهد والكلفة والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛
- إستجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ بالمستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمؤسسة فقط، وأن يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل حسب إحتياجات المؤسسة من توقعات التدفقات النقدية؛
- استجابة التحليل المالي لسرعة القياس والإنجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات؛
- تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والإتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة .

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية نظري وتطبيقي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 101.

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي

- إن نجاح المحلل المالي في الحكم على المنشأة مرهون بالمعلومات المتوفرة لديه، ومدى معرفته واهتمامه بالمنشأة، ومن أهم محددات التحليل المالي نذكر مايلي: ¹
- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت النتائج أفضل؛
 - التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة وعادة ما يطرح اسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
 - قد يركز المحلل المالي على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى؛
 - نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان حكم المحلل أدق على المنشأة؛
 - محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي ليس من الضروري أن تستمر في المستقبل؛
 - عملية اختصار المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق، القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الغير.

الفرع الثالث: أغراض التحليل المالي

إن الغرض الأساسي للتحليل المالي هو تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد مؤشرات معينة، بحيث تظهر النقاط الإيجابية وكذلك السلبية في أداء تلك المؤسسة حتى تكون أداة فعالة على نشاط المؤسسة.

من الممكن تلخيص أغراض التحليل المالي في النقاط التالية :

- دراسة التوازن المالي للمؤسسة؛
 - دراسة وتقييم ربحية المؤسسة؛
 - دراسة مدى امكانية المؤسسة على الاستمرار.
- بالإضافة للأغراض التي ذكرناها، توجد للتحليل المالي أغراض مرتبطة مع الإدارة المالية للمؤسسة وهي: ²

¹ كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² د.منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- تقييم الأداء للإدارة و الأقسام وكذلك تقييم السياسات المالية؛
- دراسة وتقييم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية؛
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة كالمراقبة و التخطيط .

الخاتمة :

من خلال دراستنا للفصل الأول " طبيعة التحليل المالي " نستخلص أن التحليل المالي عرف تطورا كبيرا خلال الوقت الحالي حيث أنه أصبح يعتبر أداة هامة في المجالات الإقتصادية فأصبح يقوم بإستعماله العديد من الأطراف الذين لهم علاقة مع المؤسسة، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج التي يسعى كل طرف إلى بلوغها، ويتم هذا من خلال دراسة تحليلية القوائم المالية للمؤسسة ومختلف مصادر المعلومات التي من شأنها أن تساعد في الوصول إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

من أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه يتبع المحلل المالي منهجية تبدأ بتحديد الهدف المراد الوصول إليه وتنتهي بإعداده لتقرير يحتوي مجموعة من التوصيات للمؤسسة، لكن يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط أثناء عملية التحليل وهذا لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير عن الوضع المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة المردودية عن طريق مختلف أدوات التحليل المالي

مقدمة

إن الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة هو تحقيق أقصى حجم ممكن من الأرباح من خلال الأنشطة التي تقوم بها، فإذا أصبحت هذه الأخيرة لا تحقق أرباحاً كافية ومستمرة فإن هذا يدل على عدم قدرت المؤسسة تحقيق مردودية من خلال أموالها المستثمرة، ومن خلال هذا لا يمكننا الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة دون التطرق إلى المردودية، حيث أصبحت المردودية مؤشراً هاماً لمدى قدرة المؤسسة على إتخاذ قرارات مالية سليمة، بحيث يتم دراسة المردودية من خلال تحليل مختلف النسب المالية، ومعدلات المردودية المالية والإقتصادية التي تعتبر مرآة مردودية المؤسسة، بدون أن ننسى دور مختلف مؤشرات التوازن المالي أو مؤشرات الأداء التي تترجم الحالة المالية للمؤسسة، والروافع المالية والتشغيلية التي تعطي فكرة عن مستوى تحكم المؤسسة في مختلف تكاليف نشاطها.

إن الهدف من هذا الفصل هو التطرق إلى الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم مردوديتها والوصول إلى إتخاذ قرارات مالية صائبة ووضع إستراتيجيات مستقبلية لنشاطها، فتطور مستوى المردودية دليل على مدى نجاح السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة.

لذا سنتعرض في هذا الفصل ومن خلال المبحث الأول إلى مفاهيم المردودية ومختلف أنواعها بالإضافة إلى المكونات الأساسية لها ومتطلباتها، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى تحليل مردودية المؤسسة عن طريق مختلف أنواع النسب المالية عرض أهميتها، واستعمال مختلف مؤشرات التوازن المالي للوقوف على إعطاء تقييم للوضع المالي للمؤسسة، أما المبحث الثالث والأخير سيكون من أجل دراسة مختلف مؤشرات الأداء المالي سواء مؤشرات النشاط أو مؤشرات النتيجة، بالإضافة إلى أنواع الروافع مفهومها، كيفية حسابها، مكوناتها ومزاياها.

المبحث الأول: إطار نظري حول المردودية

من خلال دراستنا لمردودية المؤسسة يجب علينا التعرف مسبقا على مفهوم المردودية وما هي أهميتها بالنسبة للمؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على الأنواع الأساسية والتي لها دلالة إقتصادية ومالية لنشاط المؤسسة، ثم تحديد مختلف العناصر المكونة لها وما هي متطلباتها الرئيسية، وكيفية حساب كل نوع على حدا من أجل القدرة على تحليل النتائج التي سنتوصل إليها فيما بعد.

المطلب الأول: مفهوم، أنواعها وأهداف المردودية

الفرع الأول: مفهوم وأنواع المردودية

1- مفهوم المردودية:

للمردودية مفهوم واسع، فهي تختلف باختلاف تطبيقاتها، فمن جهة المعنى اللغوي هو ذلك الشيء الذي يستطيع أن ينتج عائداً، بمعنى أن المؤسسة تكون لها مردودية إذا كانت نسبة الأموال المتحصل عليها أكبر من نسبة الأموال المستعملة أو المستثمرة.

من أجل الوصول إلى مفهوم اقتصادي واضح للمردودية سنقوم بعرض بعض التعاريف لها: تعرف المردودية على أنها " ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمة في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال في تحقيق النتائج المالية." ¹

كما تعرف المردودية على أنها " المردودية هي التعبير المالي للعقبة الإستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من التي تم استعمالها." ²

من خلال ما سبق يمكن استخلاص المفهوم الشامل للمردودية على أنها المقدار الذي يعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققت المؤسسة والوسائل المستخدمة للحصول على تلك النتيجة.

2- أنواع المردودية

نظرا لتعدد وجهات النظر حول المردودية و من خلال ما سبق يمكن حصر أهم أنواع المردودية في المردودية الإقتصادية، المردودية المالية.

1-2- المردودية الإقتصادية :

لقد وردت عدة تعاريف للمردودية الإقتصادية نظرا لأهميتها في المؤسسة والمتمثلة في زيادة فعالية المؤسسة.

¹ الياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص267

² Béatrice et Francis grandguillot , analyse financier, édition ed alima, paris ,2003, p209.

بحيث تعرف المردودية الإقتصادية بأنها " قدرة المؤسسة لطرح نتيجة مستقلة عن قراراتها المالية، وهي ترجمة لنتيجة النشاط التجاري.¹ و بالتالي نستطيع القول بأن المردودية الإقتصادية تقيس فعالية وسائل الإنتاج المستخدمة والتي تسمى بالأصل الإقتصادي مقارنة بوسائل الإستغلال . وهي تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \text{نتيجة الإستغلال} / \text{الأصول الإقتصادية}$$

حيث أن:

نتيجة الاستغلال = النتيجة الصافية + الضريبة على الأرباح + المصاريف المالية
الأصول الإقتصادية = الإستثمارات + المتاحات + احتياج رأس المال العامل
يجب على المؤسسة تحقيق نسبة جيدة من المردودية الإقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن الاستغلال لمجموع أصولها وهذا ما يدخل ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث أن هذه النسبة تستعمل لقياس فعالية التسيير.
يمكن تفسير المردودية الإقتصادية بمعدل الهامش ومعدل الدوران كما يلي :

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \text{هامش الإستغلال} / \text{معدل دوران الأصل الإقتصادي}$$

حيث أن:

$$\text{هامش الاستغلال} = \text{نتيجة الإستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

$$\text{معدل دوران الأصل الإقتصادي} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصل الإقتصادي}$$

نستخلص من خلال تحليل مكونات المردودية أن الفعالية بالنسبة للنتيجة تتوقف على فعالية مكوناتها في تحقيق الربحية، كما أن هذا التحليل يمكننا من معرفة مصدر قوة وضعف المردودية الإقتصادية المحققة من طرف المؤسسة .

2-2- المردودية المالية :

تعرف بأنها " مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والمكونات المالية، إذ أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول الحسابات والأموال الخاصة في الميزانية.² "

¹ J.Saulquin et C.H.d'Arcimol, gestion financière, édition VUIBERT, 1993, p44.

² اليلس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة عن طريق العلاقة التالية :

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الفرع الثاني : أهداف وخصائص المردودية:

1- أهداف المردودية:

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق مايلي:

- ❖ قياس كفاءة استخدام الموارد من أجل تعظيم الربح؛
- ❖ تلعب دورا هاما في تطوير المؤسسة عن طريق الموارد المتاحة؛
- ❖ تحقيق الحد الأدنى لها يمثل شرطا من أجل دعم التوازن المالي؛
- ❖ تخصيص الأموال من أجل أفضل استخدام؛
- ❖ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا للعناصر المنتجة في المؤسسة.

2- خصائص المردودية:

تتمثل خصائص المردودية فيمايلي:

- ❖ يمكن أن نلخص مجموعة خصائص مردودية فيمايلي:
- ❖ يمثل تحليلها محاولة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة؛
- ❖ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة لها في كل لحظة من حياتها؛
- ❖ يرتبط مفهومها مع المؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه؛
- ❖ تتأثر بمختلف السياسات الإستثمارية والمالية والضريبية.

المطلب الثاني: المركبات الأساسية ومتطلبات المردودية

الفرع الأول: المركبات الأساسية للمردودية :

من الضروري تحديد مجمل المكونات الأساسية للمردودية، التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الوسائل و نوعية التسيير الذي يترجم من خلال مدى تحقيق الأهداف المسطرة وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:

1- الإنتاجية (la productivité)

"هي مؤشر يقاس بنسبة السلعة المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الإقتصادية بالمساهمة مع تغير التكاليف".¹

ويمكن صياغتها كالتالي :

الإنتاجية = القيمة المضافة / الأصول الثابتة للاستغلال

¹ ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة و درجة المخاطرة، مذكرة ماستر، جامعة الفاسدي مرياح، ورقلة، 2013، ص06.

2- الفعالية (l'efficacité)

تعتبر الفعالية كمقياس لرأس المال الإقتصادي عن طريق سرعة دوران رأس المال المستعمل.
وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{الفعالية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الإجمالية}$$

3- السيولة (liquidité) :

" السيولة تمثل قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المتمثلة في القروض والديون قصيرة المدى، وهي الفعالية في المدى القصير، لأن الفعالية هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في القروض والديون طويلة الأجل. " ¹
تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية، بدون خسارة في القيمة ومن ذلك نجد أن السيولة تتوقف على عاملين هما:
• المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية.
• والخسارة المترتبة على التحويل .

4- الربحية (la profitabilité)

الربحية هي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الناتجة من المبيعات، وتساوي إلى الفرق بين السيولة الداخلة والسيولة الخارجة.
للتعبير عن العلاقة بين النتيجة ورقم الأعمال نستعمل عادة مفهوم الربحية المقاسة بالعلاقة التالية:

$$\text{الربحية} = (\text{الربح} / \text{المبيعات خارج الرسم}) \times 100$$

5- الكفاءة (la qualification) :

" إن الكفاءة في مجال مراقبة التسيير وأساسا لما لها من علاقة وطيدة مع المردودية تستعمل في معناها التقني، أي قيم المخرجات المحصل عليها لكل وحدة من المدخلات، أي أن الكفاءة هي علاقة بين النتائج المحصلة (الأداء) والوسائل المستعملة (تكاليف) ذات الطبيعة المختلفة الإقتصادية، المالية... إلخ. " ²

¹ Herre Hutin, **la gestion financière de l'entreprise**, 2eme édition, édition Sirey, 2000 , p39.

² ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 340.

الفرع الثاني : متطلبات المردودية :

تقيس المردودية فعالية المؤسسة وكفاءة مسيرتها، ولا يتم هذا إلا إذا توافرت مجموعة من المتطلبات والظروف الملائمة والتي من بينها :

1- قياس المردودية :

تخضع مردودية المؤسسة من جهة إلى النتيجة المتحصل عليها من طرف المؤسسة، ومن جهة أخرى إلى الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة أي :

المردودية= النتيجة المتحصل عليها خلال فترة /الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة

حيث نجد أن نتيجة المؤسسة يمكن التعبير عنها عن طريق مجموعة من المعايير: ¹

➤ **نتيجة الإستغلال** : والتي تقيس قدرة المؤسسة على تحصيل نتيجة من خلال نشاطها الإنتاجي من سلع وخدمات.

➤ **نتيجة النشاط** : حيث تقيس قدرة المؤسسة على تكوين نتيجة بمقارنة مجموعة نواتجها وتكاليفها سواء النشاط الخاص بالاستغلال أو خارج الاستغلال.

➤ **القيمة المضافة** : تقيس الثروة الحقيقية التي تنشأها المؤسسة من خلال وظيفتها الإنتاجية و السلع و الخدمات.

2- تحليل المردودية:

هنالك عدة أطراف مهتمة بنسب المردودية، كالمؤسسة في حد ذاتها أو المستثمرين، وذلك من أجل الوقوف على الحالة المالية للمؤسسة من خلال ممارستها لمجموعة من الأنشطة، لتكون هذه النسب ذات فائدة يجب أن تكون مقرونة بمتابعة مستمرة، بحيث أن أهميتها تكمن في النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح.

3- مراقبة المردودية:

إن عملية مراقبة المردودية لها أهمية كبيرة فبواسطتها تتمكن المؤسسة من مراقبة الانحرافات وتصحيحها بسرعة وفي مدة قصيرة، ومراقبة المردودية تتطلب عدة إجراءات تتمثل في: ²

➤ تنبؤات مفصلة عن النتائج المالية والاقتصادية؛

➤ تحليل الانحرافات الناتجة عن مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة المقدر مسبقا فبهذا التحليل يمكن معرفة نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، ويمثل تحليل هذه الانحرافات أداة رقابية لتقييم القرارات المالية؛

➤ اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية للمردودية.

¹ ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

² هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2003، ص 36.

المطلب الثالث: أسباب ضعف المردودية وطرق تحسينها

الفرع الأول: أسباب ضعف المردودية

يمكن أن يكون ضعف المردودية بسبب عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- ارتفاع التكاليف :

إن ارتفاع التكاليف لدى المؤسسة قد يكون نتيجة لعدة عوامل إقتصادية منها:¹

- ❖ ارتفاع تكاليف التمويل
- ❖ ارتفاع تكاليف البيع والتسويق
- ❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ❖ ارتفاع التكاليف الثابتة (الإهلاكات، المصاريف المالية)

2- ضعف رقم الأعمال :

يعكس ضعف رقم الأعمال الإخفاض في حجم المبيعات أو انخفاض سعر بيع المنتجات .

3- هيكل الإنتاج و معدل دوران الأموال:

" نعني بمعدل دوران الأموال، سرعة تحويل الأموال المستثمرة على شكل أصول إلى رقم أعمال، وتكون المؤسسة أكثر أداء من الناحية المالية عندما تستخدم مقدار أقل من رأس المال من أجل الحصول على نفس رقم المبيعات... " ²

الفرع الثاني: طرق تحسين المردودية

يتعلق تحسين المردودية على اتباع مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى تحقيق توازن في نشاطها الاستغلالي من خلال تحقيق موارد كافية لمواجهة الاستخدامات الضرورية المرتبطة بالنشاط، من أجل التحسين في المردودية يجب اتباع هاتين الآليتين:

1- خفض التكاليف:

يمكن تحقيق الهدف العام للمردودية من خلال الشروع في تنفيذ سلسلة من الأهداف المشتقة منه، تبدأ من توسيع طاقة وقدرات المؤسسة إلى تخفيض التكاليف، ومصاريف التسيير إلى مراقبة مجمل المصاريف التي تظهر على مستوى حساب الإستغلال والميزانية.³

من أهم التكاليف التي يجب خفضها نجد:

- ❖ تكاليف المواد الأولية واليد العاملة؛
- ❖ المصاريف الإدارية والمصاريف العامة؛
- ❖ المصاريف المالية .

¹ بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 77

² بوطغان حنان، نفس المرجع، ص 79.

³ بوطغان حنان، نفس المرجع، ص 81.

2- زيادة النواتج:

تتحقق الزيادة في النواتج بزيادة رقم الأعمال وهذا بزيادة حجم الإنتاج، من خلال تحسين الإنتاجية أو عن طريق رفع أسعار البيع أو باستعمال الطريقتين معا.

المبحث الثاني : دراسة المردودية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النسب المالية في عملية التحليل

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من الأنواع الرئيسية و المهمة في تحليل القوائم المالية، لذلك فمن الضروري التأكيد على أن هذه النسب ليست الغاية من التحليل المالي، و إنما هي في الواقع مجرد مؤشرات تعطي الأجوبة للكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم مردودية وأداء المؤسسة، لذلك فقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات التي تلجأ إليها الإدارة ويلجأ إليها المحلل المالي لمساعدته في إعطاء صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية :

يقصد بالنسب المالية " العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة عضوية أو دلالة اقتصادية أو مالية مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد يمكن في بعض الأحيان أن يكون الإعتماد عليه مضللا عندما يكون منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة ومنسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الحصول على صورة للوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة . " ¹

رغم سهولة حساب النسب المالية وأنها لا تتطلب من المحلل المالي إلا قدر صغير من الخبرة إلا أن تفسيرها يتصف بالصعوبة مما يقتضي من المحلل المالي المعرفة بالحسابات الختامية وبمكونات هذه النسب وعلاقتها بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .

الفرع الثاني: أهمية النسب المالية

تلعب النسب المالية دورا فعالا في تقييم المؤسسة والحكم على تسيير إدارتها، انطلاقا من أنها أداة من أدوات التحليل المالي بهدف تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، بحيث يمكن لنا تلخيص أهميتها في النقاط التالية :

¹ منير صالح الهندي، الإدارة المالية (مدخل التحليل المعاصر)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص 43

- معرفة وإدراك مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها؛
- تحديد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية للمؤسسة؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق رأس المال العامل؛
- قياس العلاقة الضرورية بين السيولة ودرجة الإستحقاقية وكذا تقرير مدى التوازن المالي؛
- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع لنفس السنة كما تساهم في متابعة تطور التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات؛
- تحدد هذه النسب الحدود التي لا يجب تعديها حتى تكون هذه المؤسسة في وضعية مالية مقبولة .

المطاب الثاني : أنواع النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في تقييم مردودية المؤسسة هو أمر شائع للغاية ويتم حساب بعض النسب من الأرقام الموجودة في القائمة المالية، ولكن في دراستنا هذه سوف نتطرق على النسب المالية ذات الدلالة والأهمية والتي يعتمد عليها المحلل المالي :

الفرع الأول: نسب الهيكلية

يمكن تعريفها بأنها " هي النسب التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وحسب عناصر الميزانية المالية. " ¹

يمكننا استنتاج نوعين من نسب الهيكلية تتمثل في :

1. النسب المتعلقة بالأصول :

ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة وبالقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه، الهدف من حسابها هو البحث عن الوضع المالي الأمثل لإستغلال الأموال المستثمرة.

" تقيس النسب المتعلقة بالأصول مقدرة الإدارات التنفيذية على إدارة الأصول وتقيس نسبة تناسق الأصول حسب طبيعة العمل و حجم الإنتاج. " ²

هنالك عدة أنواع من نسب الأصول يمكننا تمثيلها في الجدول أدناه:

¹Pierre Couso, la gestion financière de l'entreprise , paris édition DUNOD 1981, p207.

² ا.د.وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الجدول رقم (2-01): جدول نسب هيكل الأصول

الأصول		البيان	الرقم
العلاقة			
X 1 0 0	$\frac{\text{مجموع الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة الأصول الثابتة	1
	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة الأصول المتداولة	2
	$\frac{\text{مجموع قيم الإستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة قيم الإستغلال	3
	$\frac{\text{مجموع (ق غ ج + ق ج)}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة القيم الغير جاهزة و القيم الجاهزة	4

المصدر: بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 92.

إن مختلف هذه النسب تقيس مدى قدرة المؤسسة في إحداث تغييرات بصورة سريعة في مكونات أصولها لتكيف مع شروط السوق.

2- النسب المتعلقة بالخصوم :

تسمح هذه النسب بمعرفة مدى ارتباط المؤسسة بالغير على المدى الطويل أو القصير يمكننا استخراج هيكل الاستدانة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-02): جدول نسب هيكلية الخصوم

الخصوم		
الرقم	البيان	العلاقة
1	نسبة الأموال الخاصة	رأس المال الخاص مجموع الخصوم
2	نسبة الديون المتوسطة والطويلة المدى	مجموع (د.ب.أ.) مجموع الخصوم
3	نسبة الديون القصيرة المدى	مجموع (د.ق.أ.) مجموع الخصوم

المصدر: بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 94.

يمكن أن نعبر أيضا عن أهمية الإستدانة من خلال مقارنتها بالأموال الخاصة والأموال الدائمة.

نسبة التمويل الدائم:

حتى تعمل المؤسسة بارتياح وتكون في أمان، فيجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100$$

نسبة التمويل الخاص:

هذه النسبة مكملة لنسبة التمويل الدائم إذ تعبر عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة برأسمالها الخاص، وكلما كانت كبيرة كانت أحسن، وتحسب نسبة التمويل الخاص وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100$$

- إذ كانت أكبر من الواحد: معناه أن الأموال الخاصة للمؤسسة كافية لتمويل أصولها الثابتة و يبقى جزء منها يمول قسط الأصول المتداولة، وهذا غير صالح للمؤسسة في حالة وجود الديون الطويلة المدى .
- أما إذا كانت نسبة التمويل الخاص تعادل الواحد : أي ان هنالك تعادل بين الأصول الثابتة ورأس المال الخاص للمؤسسة وبعبارة أخرى توضح لنا أن الأموال الخاصة للمؤسسة تمول كليا الأصول الثابتة.

الفرع الثاني : نسب السيولة

" تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم الأصول والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية المتداولة."¹

تقف هذه النسب على مدى قدرة الأصول المتداولة للمؤسسة على مسايرة الديون قصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل السيولة للمؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي، ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها.

من أهم هذه النسب :

1- نسبة سيولة الأصول :

تسمح بتقييم أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الأصول وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسبة سيولة السريعة:

هذه النسبة تستخدم كمعيار في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتسحب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$$

تعتبر النسبة 1,1 كهدف مقبول لهذه النسبة لأن المؤسسة ذات نسبة السيولة السريعة أقل من الواحد ينظر إليها بحذر، من أجل الوصول إلى نسبة معقولة يجب على المؤسسة:

- ❖ تخفيض الديون القصيرة الأجل بقيمة التسبيقات على الطلبات؛
- ❖ تخفيض القيم الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين.

¹ رشاد العصار واخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر، الطبعة الاولى، 2001، ص190.

3- نسبة السيولة العامة:

تسمح هذه النسبة من تقييم أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الديون القصيرة المدى ومدى التغيير في فروع النشاط وبحسب للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

كلما كانت أكبر من الواحد هذا يعني يوجد رأس مال عامل صافي إيجابي أما إذا كانت تساوي الواحد هذا يعني رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر، أما إذا كانت أقل من الواحد، حالة سيئة ويجب تخفيض الديون القصيرة المدى وزيادة أموالها المتداولة.

4- نسبة السيولة الفورية:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسة من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً فقط، دون اللجوء إلى القيم القابلة للتحقيق .

" نسبة السيولة الفورية تأخذ بعين الإعتبار النقدية الحاضرة في الخزينة والبنوك فقط لقياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة " ¹

و تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أحد الحالات التالية:

- ❖ تراجع نشاط المؤسسة؛
- ❖ نقص تجديد الإستثمارات؛
- ❖ فائض في النقديات غير المستغل .

تتراوح النسبة النموذجية لها ما بين 0,2 و 0,3

الفرع الثالث : نسب المردودية و الربحية

" تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة زمنية محددة، وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها. " ²

يمكننا تصنيف هذه النسب فيما يلي :

¹ ا.د.وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص133.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص47.

1- نسبة المردودية الإجمالية:

تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100$$

2- نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة :

هي عبارة عن النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فهي تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة من أموال المساهمين من الربح الصافي. وتحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

3- نسبة الربحية التجارية :

هذه النسبة توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات. وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة الربحية التجارية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}) \times 100$$

4- نسبة الربحية الإقتصادية:

تعبّر هذه النسبة عن الكفاءة الأموال الخاصة بعد إقتضاء المصاريف المالية، وذلك لهدف جعل طريقة تمويل المؤسسات تحتوي على كمية متغيرة من الأموال المقترضة في رأس المال العامل وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة الربحية الإقتصادية} = (\text{نتيجة الإستغلال} - \text{المصاريف المالية}) / \text{الأموال الدائمة}$$

الفرع الرابع: نسب النشاط

" تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، أو بمعنى آخر، هل أن الإستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم؟ فالإستثمار المبالغ فيه في المخزون مثلا، يعني أن جزءا من أموال المؤسسة مجمد في المخازن ولا يدر ربحا، بينما الإستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة على المؤسسة. " ¹

من النسب التي تهتم بها المؤسسة نجد : ²

¹ عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 257.

² Patrick Piget, *gestion financière de l'entreprise*, paris, édition economica 1998, p113.

1- مدة دوران الزبائن :

تغطي هذه النسبة المدة الممنوحة للزبائن لتسديد ما عليهم وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الزبائن} = ((\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}) / \text{رقم الاعمال}) \times 360$$

2- مدة دوران الموردين :

تبين لنا هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{مدة دوران الموردين} = ((\text{الموردون} + \text{اوراق الدفع}) / \text{مشتريات السنة}) \times 360$$

3- مدة دوران المخزونات :

تعمل المؤسسة على جعل هذه السنة في أدنى قيمة لها ويمكن إيجاد مدة دوران المخزونات كما يلي :

$$\text{مدة دوران المواد الأولية} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة شراء المواد الأولية}) \times 360$$

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة الإنتاج المباع}) \times 360$$

المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في :

1- رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة.

أ- مفهوم رأس المال العامل :

" هو الجزء المتبقي أو الفائض من تغطية الالتزامات المتداولة التي تم تمويلها من الأموال الدائمة، ولا يشكل رأس المال العامل استثمارا دائما ولكنه كما يشير إسمه فهو استخدام مستمر ويدور عدد من المرات خلال العام . " ¹

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير و يتم حسابه إما من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية كذلك:

¹ عبد الغاني، الإدارة المالية المحاصرة مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، جامعة الاسكندرية، 2001، ص533.

-من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

-من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

هنالك ثلاثة حالات لرأس المال العامل :¹

- رأس المال العامل موجب: معنى هذا أن الديون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة وهذا غير مقبول ماليا، ويشكل خطرا على المدى الطويل بسبب ما يتطلبه ديون طويلة الأجل من فوائد كبيرة.

- رأس المال العامل معدوم: يجعل المؤسسة عاجزة على الوفاء بالتزاماتها عند الحالات الطارئة كحالات الكساد أو عدم التوافق بين القيم والمدة للأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

- رأس المال العامل سالب: هذا يدل على أن الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهذا خطر على الصحة المالية العامة للمؤسسة وهذه الأخيرة مطالبة بتسديد القروض قصيرة الأجل في فترة لا تتجاوز السنة.

ورأس المال العامل أصناف:²

أ- رأس المال الخاص:

يتمثل في ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الممولة عن طريق الأموال الخاصة بعد تمويل هذه الأخيرة لكل الموجودات الثابتة، ويقاس مدى استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها ويحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – أصول ثابتة.

ب- رأس المال العامل الإجمالي :

هو عبارة عن مجموع الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الموجودات المتداولة أي :

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة

ج- رأس المال العامل الأجنبي :

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 40.

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

2- إحتياج رأس المال العامل

إن رأس المال العامل غير كاف لدراسة التوازن المالي لأنه لا يعطينا الصورة الدقيقة عن قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها، لهذا كان من الضروري على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل له ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

أ- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على أنه " هو قسط أو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. " ¹

وبالتالي فهو الإحتياج الصافي الناتج عن دورة الإستغلال التي تحتاج إلى تمويل عملياتها الشرائية والتخزينية والإنتاجية.

ب- حساب إحتياج رأس المال العامل :

يمكن حساب احتياج رأس المال العامل انطلاقا من أسفل الميزانية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ا.ر.م.ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفيات مصرفية})$$

- احتياج رأس المال العامل يساوي الصفر: أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس المال العامل وبالتالي هي في حالة توازن.

- احتياج رأس المال العامل أكبر من الصفر: فهذا يعني وجود قيمة فائضة في قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق مقارنة بالديون قصيرة الأجل وبالتالي فإن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل.

- احتياج رأس المال العامل أصغر من الصفر: يدل هذا على أنه لا يوجد احتياج للمؤسسة وإنما وجود فائض من الموارد، أي قيمة الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق، أي أن القيم الغير جاهزة تكون أصغر مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

2- الخزينة الصافية

أ- تعريف الخزينة الصافية :

تعرف بأنها " هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة. " ²

¹ E Langlois , M Mollet, **gestion financières** , paris, édition foucher 1998 , P33.

² الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148

للخزينة الصافية درجة كبيرة من الأهمية في أي مؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي داخل المؤسسة، لذلك تعتبر كضمان تواجهه المؤسسة ديونها عند تاريخ استحقاقها.

ب- حساب الخزينة الصافية :

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين :

- الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات البنكية
- الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

للخزينة الصافية درجة كبيرة من الأهمية في أي مؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي داخل المؤسسة.

عند حساب الخزينة نجد أنفسنا أمام إحدى الحالات التالية:¹

- حالة رأس المال العامل أكبر من إحتياج رأس المال العامل: هذا يعني أن هنالك توازن مالي مبالغ فيه، وهذا الفرق يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة بإعتباره مبلغا مجمدا في أصولها المتداولة.

- حالة رأس المال العامل يساوي إحتياج رأس المال العامل: هذا يعني أن البنية المالية في وضعيتها المثلى حيث أن هدف المؤسسة المتمثل في تحقيق المردودية محقق في هذه الحالة.

- حالة رأس المال العامل أقل من إحتياج رأس المال العامل: وهذا يعني أن رأس المال العامل غير كافي للمؤسسة من أجل تمويل إحتياجاتها مما قد ينجم منه إفلاس المؤسسة.

وتكون هذه الحالة نتيجة سوء استخدام الموارد المالية المتاحة، أو الركود الإقتصادي أو اليبين معاً، وتتم عملية اعادت التوازن عن طريق ترشيد استخدام الموارد.

¹ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 56

المبحث الثالث : دراسة المردودية بواسطة مؤشرات الأداء المالي و آلية الرفع

تعتبر المردودية كهدف للمؤسسة تسعى لتحقيقه من خلال وضع استراتيجية مستقبلية من أجل الرفع في مستوى مردوديتها، فمن خلال دراستنا لآليات الرفع ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسة يمكننا الحصول على المعلومات التي نخدمنا في تطوير هذه المردودية.

المطلب الأول: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات النشاط

1- تحليل رقم الأعمال:

" يجب تحليل المبيعات من خلال الحجم والسعر، يسمح التحليل على أساس الحجم بمعرفة النمو الحقيقي للمؤسسة، ويختلف التحليل المالي ويتأقلم بحسب التطور الذي تمر به المؤسسة، أما التحليل على أساس السعر فيسمح بمعرفة مساهمة الأضخم في الزيادة الظاهرية للمبيعات ويتم ذلك بمقارنة أسعار المؤسسة مع مستوى الأسعار العام، وأسعار المنافسين يمكن القول بأن رقم الأعمال يعبر عن ديناميكية النشاط التجاري للمؤسسة وتقييم مركزها التنافسي و أداة اساسية في قياس المردودية والعمل على تحسينها. " ¹

2- تحليل إنتاج النشاط:

" يسمح هذا الهامش بمقارنة الإستهلاكات بالنشاطات المتعلقة بها كما أنه يتضمن عناصر مختلفة ليست مقيمة بطريقة متجانسة فالإنتاج المباع يقيم بسعر البيع بينما يقيم الإنتاج المخزن و إنتاج المؤسسة لذاتها بسعر التكلفة. " ²

إن إنتاج المؤسسة يمكن أن يرتفع لسببين أما ارتفاع رقم الأعمال أو بزيادة الإنتاج بحسب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة. إذا تزايد الإنتاج أكثر من المبيعات فهو دليل لظواهر خطيرة قد تتسبب في تخفيض وتيرة العمل لاحقا ريثما يتم التخلص منه.

إنتاج الدورة = الإنتاج المباع + إنتاج المخزون + إنتاج المؤسسة لذاتها + خدمات مقدمة

يمكن لنا من تحليل إنتاج نشاط المؤسسة من خلال دراسة تطوره خلال عدة سنوات، ومقارنة النتائج للخروج بنتيجة أو تحليل منطقي للأسباب المطورة لإنتاج النشاط أو الأسباب وراء تدهوره للوقوف على قرار ملائم للمؤسسة.

3- تحليل القيمة المضافة :

إن مفهوم القيمة المضافة أكثر تعبيراً من مفهوم الإنتاج لأنها تقيس الثروة الحقيقية للمؤسسة على نشاطها الإنتاجي وتعرف القيمة المضافة في الإقتصاد بأنها الإضافة التي ساهمة بها المؤسسة في زيادة قيمة سلعتها التي اشترتها من خلال التحويلات التي قامت بها خلال عملية الإنتاج.

¹ بوطغان حنان، نفس المرجع، ص96.

² دريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، 1990، ص74.

القيمة المضافة = إنتاج الدورة - إستهلاكات الدورة

" إن القيمة المضافة تسمح بقياس الثروة في المؤسسة والمتولدة من الموارد البشرية والتقنية والمالية خلال الدورة، وتمثل مؤشر لمردودية المؤسسة وللنمو الإقتصادي للمؤسسة " 1 .

معدل القيمة المضافة : معدل القيمة المضافة هو مؤشر يحدد لنا الإنتاجية الإجمالية المحققة في بعض مستويات النشاط. معدل القيمة المضافة يكون مرتفع في مجالات الصناعة، ويكون منخفض في مجالات التوزيع .

معدل القيمة المضافة = القيمة المضافة / رقم الاعمال خارج الرسم

إن القيمة المضافة تعتبر مؤشر مهم لا يجب اهماله خصوصا و أنه يفيد كثيرا في تحليل مردودية المؤسسة .

المطلب الثاني: تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة

1- تحليل فائض الاستغلال الجمالي:

يمثل فائض الاستغلال، الفائض الإقتصادي الصادر من عمليات الإستغلال، يحدد المورد الحقيقي الناشئ عن الإستغلال.

فائض الإستغلال الإجمالي = القيمة المضافة - تكاليف المستخدمين - الضرائب و الرسوم

إن فائض الإستغلال الإجمالي يعتبر " مؤشر لقياس الأداء الإنتاجي والتجاري للمؤسسة وبالتالي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية. " 2

معدل فائض الإستغلال الإجمالي = فائض الإستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

إن فائض الإستغلال يمثل تدفقا نقديا للإستغلال ويعتبر أداة تحليل هامة، قد يكون موجب في المؤسسة، كما يمكن أن يكون سالب والذي يعبر عن مدى الخطر الذي تعاني منه المؤسسة في تغطية أعبائها خاصة أعباء الإستثمار، لذا يعتبر كأداة مهمة في تحليل مردودية المؤسسة.

2- تحليل نتيجة الاستغلال :

تسمح نتيجة الإستغلال بالتعبير عن زيادة ثروة المؤسسة الناتجة عن عمليات الإستثمار، " تسمح نتيجة الإستغلال بمقارنة المؤسسات التي تنتمي الى نفس قطاع النشاط، وتقديم صورة واضحة عن النتيجة الصادرة عن الإستغلال الأمثل أو الأسوأ لوسائل الإنتاج. " 3

¹ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 99

² دريد درغام، مرجع سبق ذكره، ص 77

³ دريد درغام، نفس المرجع، ص 77

نتيجة الإستغلال = فائض الإستغلال + نواتج أخرى للإستغلال + اعباء أخرى للإستغلال -
مخصصات الإهلاكات و المؤونات

3- تحليل النتيجة الجارية قبل الضريبة:

" تفيد النتيجة الجارية في تقدير مردودية الفعالية الطبيعية ولكن قد يتسبب الإكتفاء بها في تشويه الحقائق، خصوصا عندما تتزايد التدفقات الإستثمارية، وهذا مادفع بالمختصين في الإدارة المالية إلى وضع حساب خاص بالنفقات والإرادات الإستثنائية كما يقدم هذا الرصيد نتيجة الإستغلال الآتية من العمليات العادية للمؤسسة." ¹

يجب الأخذ بهذا المؤشر بعين الإعتبار لأنه يسمح بتقييم المردودية المالية للمؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة الجارية قبل الضريبة = نتيجة الإستغلال + نواتج مالية - أعباء مالية

4- تحليل النتيجة الصافية للدورة:

يمثل رصيد جدول حسابات النتائج للدورة، وهو النتيجة النهائية للنشاط حيث أنه يعتبر قاعدة لحساب توزيع الأرباح على المساهمين، ويحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة الصافية للدورة = النتيجة الجارية قبل الضريبة + النتيجة الإستثنائية - الضريبة على الأرباح

المطلب الثالث: الرافعة المالية و الرافعة التشغيلية

في الإدارة المالية مفهوم الرافعة يشير إلى إمكانية استخدام إدارة المؤسسة للتكاليف الثابتة سواء التشغيلية منها كالأيجار والرواتب أو الأجور وغيرها من التكاليف التشغيلية الثابتة التي تتحملها المنشأة لأغراض الإنتاج، أو المالية منها كالفوائد التي تظهر في حالة استخدام المنشأة للتمويل المقترض إلى جانب التمويل الممتلك.

1- مفهوم تحليل الرفع :

" يقصد بتحليل الرفع أي استخدام المنشأة لنقطة أو نقاط إرتكاز معينة لتضخيم حجم الأرباح لديها، حيث تقوم بعض المنشآت الصناعية والتجارية بالإعتماد على التكاليف الثابتة في الشركة حتى تحقق أرباح أكبر وبعضها يقوم بالإعتماد على التسهيلات البنكية في تحويل

¹ دريد درغام، مرجع سبق ذكره، ص 78

مشاريعها الإستثمارية ومن ثم دفع فوائد إلى المؤسسات المصرفية وبالتالي تتركز على قيمة الفائدة المدفوعة للمؤسسات البنكية حتى تحقق عائد أكبر . " ¹

نجد أن بعض المؤسسات تعتمد على التكاليف الثابتة وكذا الإعتماد على التسهيلات البنكية في تضخيم حجم الأرباح لديها.

من هنا نجد أن الروافع في التحليل المالي تنقسم إلى :

أ-الرفع التشغيلي : ويرتكز على التكاليف الثابتة للمؤسسة.

ب-الرفع المالي : ونقطة ارتكازه هي الفوائد.

الفرع الأول: دراسة الرافعة المالية

1- مفهوم الرفع المالي :

يعرف الرفع المالي بأنه " استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة مالية وقد تكون أموال الغير عبارة عن أموال مقترضة أو أسهم ممتازة بحيث أن كلاهما له تكاليف ثابتة مالية ويجب على الشركة الإلتزام بدفعها. أي أن الرفع المالي مرتبط بالهيكل التمويلي للشركة فكلما زاد الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية تزداد درجة الرفع المالي للشركة ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت الشركة إستثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد أكبر من تكلفة الأموال المقترضة، وإذا لم تستطع الشركة تحقيق ذلك فأنها ستتعرض لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر مما يعني فقدان ميزة الرفع المالي في الهيكل التمويلي لها. " ²

وتعرف الرافعة المالية بأنها " درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر تمويل ذات دخل ثابت سواء كانت قروض أو سندات، أو أسهم ممتازة مما يزيد من درجة أرباح الشركة. " ³

2-العلاقة بين الهيكل التمويلي والرافعة المالية :

تختلف مصادر التمويل وتتعدد تصنيفاتها، فتتنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية وتنقسم من حيث الأجل إلى قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل. تلجأ المؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون وسائل التمويل الذاتي غير كافية لسد ومواجهة احتياجاتها.

لهذا فهيكّل التمويل هو " عبارة عن مزيج من أموال الملكية والديون قصيرة أو طويلة الأجل، فترتبط علاقة الرافعة المالية بالهيكل التمويلي من حيث نسبة المديونية في رأس مال المؤسسة. فكلما كانت الشركة تعتمد على الديون في هيكلها التمويلي كلما زادت نسبة

¹ رشاد عصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 271.

² د.الياس خضيرة الحموني، العلاقة بين الرفع المالي و عائد الاسهم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 8 ، 2012، ص 150.

³ محمد طلال ناصر الدين، اثر كل من الرافعة التشغيلية و المالية على ربحية السهم العادي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،

2011، ص17.

الرافعة المالية وكلما كانت تعتمد على أموالها الخاصة كلما انخفضت نسبة الرافعة المالية فيجب على المؤسسة أن تلجا إلى مزيج أمثل من أجل خفض تكلفة أموال الشركة الخاصة ورفع عائد المساهمين . " 1

3- مفهوم درجة الرافعة المالية

ترتبط درجة الرافعة المالية بالهيكل التمويلي للشركة، والتي تنتج من وجود فوائد ثابتة وتقاس درجة الرافعة المالية كمايلي :

$$\text{درجة الرافعة المالية} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الربح قبل الضرائب}}$$

حيث تقيس درجة الرافعة المالية مدى حساسية التغير الربح قبل الفوائد والضرائب نتيجة تغير الربح قبل الضرائب.

4- مزايا الرافعة المالية :

يهدف الرفع المالي الى تحسين ربح الشركة عن طريق تكاليف ثابتة نسبيا، ومن مزايا الرفع المالي نذكر مايلي :²

- تحسين العائد على المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض وعائد الإستثمار؛
- المحافظة على السيطرة في الشركة لان الدائنين لا صوت لهم في إدارة الشركة؛
- عدم مشاركة الاخرين في أرباح الشركة؛
- في فترات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قدرة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قدرة شرائية أقل؛
- الإقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهي ميزة تحتاجها عندما تريد الإقتراض من جديد.

5- مخاطر الرافعة المالية :

يقصد بها تذبذب في صافي الربح بعد الضريبة، بسبب استخدام مصادر تمويل ذات تكلفة ثابتة، وعدم القدرة على سداد أصل الدين أو الفائدة في وقت استحقاقها هي مخاطرة مرتبطة بالديون، فكلما زادت مصادر التمويل عن طريق الديون كلما زادت المخاطرة المربوطة بالديون. فالأصل في هذه المخاطرة هو انخفاض مستوى الأرباح المتوقعة بحيث تكون أقل من الفوائد الواجب دفعها على الديون مما يسبب للشركة خسائر مالية .

¹ محمد طلال ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 369.

الفرع الثاني : دراسة الرافعة التشغيلية

إن الرافعة التشغيلية تنتج عن وجود تكاليف ثابتة مرتفعة في عمليات الشركة، إذ يؤثر مجموع التكاليف على أرباح الشركة ويقصد به التأثير على مبيعات الشركة. ويبدأ المعدل التشغيلي بالانخفاض نتيجة تجاوز عمليات الشركة نقطة التعادل وبمعنى آخر كلما زاد حجم المبيعات كلما انخفضت الرافعة التشغيلية للشركة.

1- مفهوم الرافعة التشغيلية :

تعرف الرافعة التشغيلية بأنها " العلاقة بين المخرجات، والأرباح قبل الفوائد والضرائب وبشكل محدد فإنها تقيس المستويات المتغيرة من المخرجات على الأرباح قبل الفوائد والضرائب." ¹

لذلك فإن درجة الرافعة التشغيلية تقاس من خلال التغير النسبي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والتغير النسبي في المبيعات أي تقيس حساسية الأرباح اتجاه المبيعات.

2- مفهوم درجة الرافعة التشغيلية :

لقد عرفت الرافعة التشغيلية بأنها مدى حساسية الربح التشغيلي للتغير الحاصل في المبيعات و يمكن قياسها كالتالي :

درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في نتيجة الإستغلال/نسبة التغير في رقم الأعمال خارج الرسم

تختلف درجة الرافعة التشغيلية من مستوى إنتاج لأخر فتبدأ بقيم سالبة لتصبح غير محددة عند نقطة التعادل ثم تأخذ قيم موجبة تتناقص بزيادة مستوى الإنتاج ما بعد كمية التعادل.

3- العلاقة بين هيكل التكاليف والرافعة التشغيلية :

تتعدد تصنيفات التكاليف ليخدم كل صنف غاية أو أكثر، وهناك تصنيفات عدة للتكاليف فالمهم منها هو تصنيف التكاليف حسب السلوك حيث تنقسم التكاليف من حيث السلوك إلى :

تكاليف ثابتة : " هي التكاليف التي تبقى في مجموعها ثابتة بالرغم من تغير مستوى النشاط ضمن المدى الملائم. إذ توجد علاقة عكسية بين التكاليف الثابتة وحجم الإنتاج فالتكلفة الثابتة للوحدة تزداد بانخفاض حجم الإنتاج، وتنخفض بزيادة حجم الإنتاج . " ²

¹ د. منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص204.

² محمد طلال ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص26.

4- مزايا الرافعة التشغيلية :

"درجة الرافعة التشغيلية تقيس مدى تأثر الأرباح التشغيلية بتغير المبيعات، فارتفاع الرافعة التشغيلية هو عبارة عن مؤشر جيد، لأن تغير صغير في مستوى المبيعات ينتج عنه تغير كبير في مستوى الأرباح، مما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات في المجال التشغيلي للوصول إلى مزيج تكاليف أمثل." ¹

بالإضافة إلى أن مفهوم الرافعة التشغيلية له علاقة بسياسة التسعير في المؤسسة، فقد تستطيع المؤسسة التي تتمتع بدرجة رافعة تشغيلية مرتفعة أن تخفض من السعر قليلا لزيادة مستوى مبيعاتها وتستفيد من زيادة كبيرة في الأرباح نتيجة الزيادة في مبيعاتها.

5- مخاطر الرافعة التشغيلية :

"هنالك بعض المخاطر التي تواجه الرافعة التشغيلية وهي ناتجة عن ارتفاع التكاليف الثابتة وغيرها من الأعباء التي تتأثر إلى حد ما بتغير المبيعات، فكلما ازدادت التكاليف الثابتة يجب الزيادة في حجم المبيعات من أجل تغطية هذه التكاليف، أي أن الشركة التي تزيد من حجم التكاليف التشغيلية لديها يجب عليها الزيادة في حجم المبيعات حتى تصل إلى نقطة التعادل، لذا فنقطة التعادل هي الأخرى مقياس جيد لقياس درجة المخاطر الرافعة التشغيلية." ²

وبما أن استخدام الرافعة التشغيلية يؤدي إلى رفع التعادل فأى انخفاض للمبيعات بغض النظر عن سببه قد يؤدي إلى وقوع خسائر للشركة .

¹ د. عادل صالح الراوي، أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، العدد9،

2012، ص309.

² عقل، مفلح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 387.

الخاتمة:

بعد دراستنا للفصل الثاني " علاقة المردودية بمختلف أدوات التحليل المالي. " والتعرف على أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة وما هي مختلف العناصر التي لها تأثير على المردودية عن طريق دراسة مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات الأداء (مؤشرات النشاط والنتيجة) ومختلف آليات الرفع التي تدل على حجم المردودية في المؤسسة، نستخلص بأن المردودية تظهر كهدف رئيسي لكل مؤسسة إقتصادية تسعى من أجل تعظيم أرباحها، لذلك اتضح لنا من خلال هذا الفصل بأن تحقيق المردودية والسعي إلى تعظيمها بشكل مستمر يعتبر كإستراتيجية في السياسة المالية المنتهجة من طرف الإدارة المالية للمؤسسة.

حيث أنه يجب على المؤسسة تحسين الآليات التي من شأنها أن ترفع في مردودية الأموال المستثمرة من خلال حسن استغلال مختلف العناصر التي لها علاقة بالأداء المالي والنشاط الإستثماري للمؤسسة كالسيولة وأموال المساهمين وتحكمها في آليات الرفع على سبيل المثال، وهذا من أجل تحقيق هامش ربح جيد يضمن للمؤسسة مردودية مرتفعة .

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لمردودية

مطاحن بني هارون

MBH

المقدمة :

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري من خلال الفصل الأول إلى التعريف بطبيعة التحليل المالي حيث تناولنا فيه أهم العناصر الملمة بوظيفة التحليل المالي، قمنا في الفصل الثاني بدراسة نظرية حول المردودية من خلال تناولنا أهم المؤشرات المستعملة في تقييم مردودية المؤسسة من مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات الأداء ومختلف آليات الرفع بهدف إعطاء تقييم دقيق للمردودية، لكونها مؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة.

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراستنا لمؤسسة مطاحن بني هارون بـ قرارم قوقة – ميله- والتي ستكون ميدانا لتربصنا قصد الوقوف على تقييم دقيق لمردودية هذه المؤسسة ولإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم الجزء التطبيقي كالتالي:

❖ **المبحث الأول:** تقديم عامة حول المؤسسة.

❖ **المبحث الثاني:** دراسة مردودية المؤسسة من خلال تحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن.

❖ **المبحث الثالث:** دراسة مردودية المؤسسة عن طريق آليات الرفع ومؤشرات الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم عام لفرع لمطاحن بني هارون MBH

لقد اتخذت الجزائر استراتيجيا للنهوض بالبلاد فلجأت إلى بناء منشآت ضخمة لكي تقوم بعملية الإنتاج فيها من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي لها، من هذه المنشآت مجمع سميد والتي تتكون بدورها من عدة فروع أهمها فرع مطاحن بني هارون بالقرارم قوقة (ميلة) الذي وفقنا الله لإجراء تربصنا فيه وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمجمع سميد قسنطينة ثم فرع مطاحن بني هارون القرارم قوقة و الهياكل المكونة لها .

المطلب الأول : نبذة تاريخية لمجمع سميد قسنطينة

تأسست مؤسسة "سومباك" في 1965\05\2 التي كان مقرها الجزائر العاصمة أي أنها تعتمد على مركزية القرارات وكانت تشرف على جميع نشاطات الإنتاج والتسويق على المستوى الوطني، وبعدها حدث تغيير جذري تمثل في إعادة هيكلة هذه المؤسسة في سنة 1982 وذلك بتجزئة الوحدات الكبيرة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة وبذلك انبثقت عدة مؤسسات جهوية مع تغيير اسمها من "سومباك" إلى "الرياض" ثم "مجمع سميد" ، بهدف تحقيق توازن جهوي وكذا تلبية الطلب المحلي، وتتكون من مجموعة فروع هي:

- مجمع سميد الجزائر؛
- مجمع سميد قسنطينة؛
- مجمع سميد سطيف؛
- مجمع سميد تيارت.
- مجمع سميد بلعباس.

1- التعريف بمجمع سميد قسنطينة:

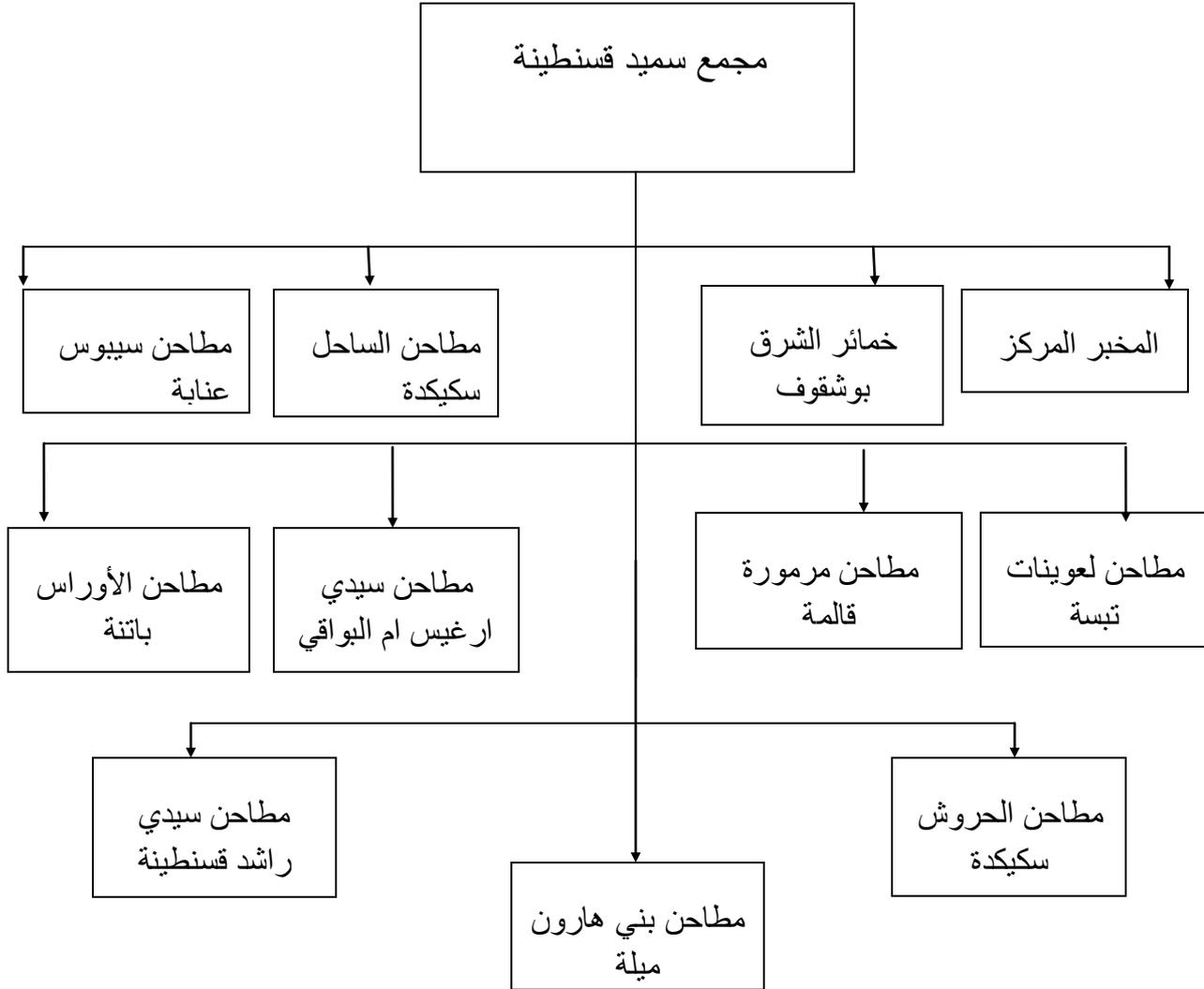
أنشأت مجمع سميد قسنطينة بموجب المرسوم 82/51.37 بتاريخ 27_11_1982 بعد هيكلية المؤسسة الأم "سومباك" ومجمع سميد هو مؤسسة جهوية لصناعة المواد الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بولاية قسنطينة حيث أطلق عليها عدة أسماء هي مؤسسة الرياض ثم إلى مركبات صناعية وتجارية، أخيرا مؤسسة سميد 2002 في 01\01\1998 ثم إعادة هيكلية مجمع سميد قسنطينة وحولت إلى شركة ذات أسهم حيث قدر رأسمالها بـ 1.700.000.000 دج و تتفرع إلى عدة وحدات إقتصادية وإنتاجية منتشرة عبر 11 ولاية، تتمثل في 9 مطاحن هي:

- فرع مطاحن سييوس (عناية).
- فرع مطاحن الساحل (سكيكدة).
- فرع مطاحن مرمورة (قالمة).
- فرع مطاحن سيدي راشد (قسنطينة).
- فرع مطاحن لعوينات (تبسة).
- فرع مطاحن سيدي ارغيس (ام البواقي).
- فرع مطاحن الاوراس (باتنة).
- فرع مطاحن الحروش (سكيكدة).
- فرع مطاحن بني هارون (ميلة).

2- الهيكل التنظيمي لمجمع سميد قسنطينة :

بعد إعادة هيكلة مؤسسة الرياض وتحويل اسمها إلى مجمع سميد انقسمت إلى عدة فروع ومطاحن وفق الشكل التالي:

شكل رقم (01-3): الهيكل التنظيمي لمجمع سميد قسنطينة .



المصدر: أرشيف مؤسسة مطاحن بني هارون

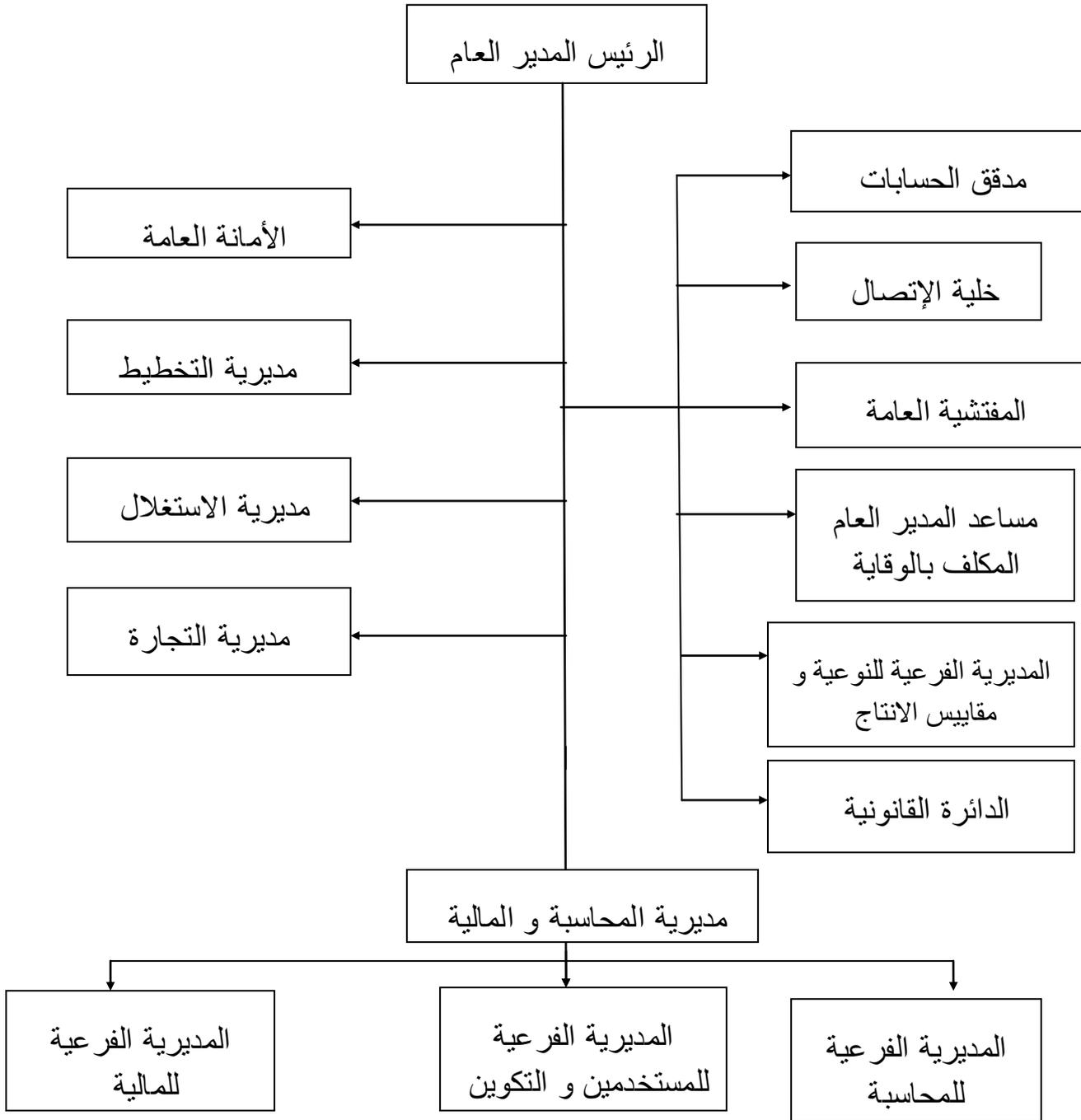
المطلب الثاني: التعريف بمطاحن بني هارون MBH**1- التعريف بفرع مطاحن بني هارون:**

مطاحن بني هارون هي مؤسسة إنتاجية تجارية يكمن نشاطها الرئيسي في طحن القمح واستخراج منتوج رئيسي هي الفرينة ومنتوج ثانوي هي النخالة حيث يعاد بيعها مع الفضلات بواسطة وحدتيها الانتاجيتين لكل من القرارم قوقة وفرجيوة ويقع مقرها الرئيسي على الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين جيجل و قسنطينة فهي تحتل موقع إستراتيجي هام حيث أنها تابعة لولاية ميلة توجد بدائرة القرارم قوقة تبلغ مساحتها الإجمالية 7 هكتارات 2 منها مغطاة تشمل سكنات الموظفين تحمل الرقم التسلسلي القانوني 43-12-81، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ: 600.000.000 دج ، ويبلغ عدد عمالها 269 عامل مسيرة من طرف مجلس الإدارة الذي يترأسه الرئيس المدير العام (P.D.G) .

2. الهيكل التنظيمي مطاحن بني هارون

تنقسم مطاحن بني هارون إلى عدة أقسام و مديريات و يشرف عليها الرئيس المدير العام. وهو مفصل وفق الشكل التالي:

شكل رقم (02-3): الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون



المصدر: أرشيف فرع مطاحن بني هارون-ميلة-

المطلب الثالث: دراسة مديرية المحاسبة و المالية:

لقد قمنا بإجراء التريص داخل مديرية المحاسبة و المالية بسبب تعلقه المباشر بموضوع بحث المذكرة، لذا سنقوم بشرح مختلف مصالح المديرية ومهامها.

3-1- تعريف مديرية المحاسبة و المالية :

لهذه المديرية أهمية بالغة إذ تعتبر المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية في كل وقت للحالة المالية و المحاسبية حيث تعتبر هذه المديرية أول جهة تمر به الوثائق المختلفة الآتية من مختلف المصالح حيث تعطي الموافقة و الترخيص من المسؤول المالي، حيث أنه في هذه المديرية يتم تسجيل جميع العمليات التي قامت بها الوحدات في اليوميات الخاصة بها وفي مختلف الوثائق المحاسبية الخاصة بها ولا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من أن الوثائق قانونية و كاملة، تتعدد وظائف هذه المديرية من خلال:

- جعل محاسبة الفرع يومية وفق أسس النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- إعداد المصادر المصرفية لمواجهة تقويم نشاط الفرع؛
- ضمان الإستقلالية المالية للفرع بالنسبة للبنوك؛
- تقديم الحصيلة السنوية و معالجة كل تحفظات محافظ الحسابات.

3-2. مهام و مسؤوليات قسم المحاسبة العامة:

و تتمثل هذه المهام و المسؤوليات فيما يلي:

- المراقبة و التأكد من سلامة و قانونية الملفات المقدمة للقسم من أجل التسليم؛
- التأكد من توفر المعطيات الكافية حول أي عميل (السجل التجاري و الرقم الجبائي)؛
- دراسة و معالجة ملاحظة مفتش الحسابات و الأخذ بها؛
- إعداد ورقة التسجيل من أجل تسهيل عملية التسجيل في اليوميات المختلفة؛
- إعداد سجل الجرد و سجل اليوميات المختلفة في نهاية كل دورة مالية علما أن هذين السجلين معتمدين من طرف المحكمة؛
- المراقبة و الإشراف على التصريحات الجبائية و إعداد الميزانية الجبائية الخاصة بمختلف الضرائب و الرسوم المستحقة على الوحدة و ذلك بعد إعداد وثيقة G50؛
- التأكد من رقم الأعمال المحقق بصفة منتظمة؛
- بعد التسجيل في اليوميات يتم نقلها إلى الكمبيوتر لتسجيلها في باقي الوثائق الأخرى أليا.

3-3- مهام و مسؤوليات قسم الخزينة (المالية):

- تبدأ مهمة هذا القسم بعد إنتهاء مهمة قسم المحاسبة العامة وتمثل المهمة الأساسية لمسؤول الخزينة في الترخيص بالدفع غالباً ومهام أخرى هي:
- إعداد وثيقة التسجيل الخاصة بالبنك والصندوق؛
 - الحرص على الوفاء بالتزامات الفرع (الموردين) وتحصيل الديون لدى الغير (زبائن)؛
 - التسيير المالي للفرع ومراقبة الحركات المالية؛
 - متابعة الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات والبنوك والممولين؛
 - مراقبة الشيكات المعادة من البنك سواء بدون رصيد أو عدم كفايته؛
 - إعداد جدول التقارب البنكي بصفة شهرية منظمة؛
 - مراقبة حركات الأموال داخل الصندوق عن طريق إعداد حوصلة شهرية عن الأموال التي تدخل وتخرج منه.

المبحث الثاني : دراسة مردودية مطاحن بني هارون عن طريق تحليل مؤشرات التوازن والنسب المالية

بعد تقديمنا للبطاقة الفنية للمؤسسة من خلال بالتعريف بفرع مطاحن بني هارون - ميلة - وتقديم هيكلها التنظيمي، سنقوم في هذا المبحث بتقديم الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة، إضافة إلى دراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق مختلف النسب المالية ومؤشرات الأداء.

المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المختصرة للفترة الممتدة من 2011-2013

انطلاقاً من الميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون سوف نقوم بعرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات للدراسة الثلاثة كمايلي:

جدول رقم (3-01): الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بني هارون سنة 2011 الوحدة:دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2.810.663.107,78	الأموال الدائمة	998.789.622,35	الأصول الثابتة
2.059.967.658,52	الأموال الخاصة	2.160.711.482,23	الأصول المتداولة
750.695.448,26	الديون طويلة الأجل		
348.837.997,80	الديون قصيرة الأجل	220.958.270,55	قيم الاستغلال
		379.751.598,20	قيم قابلة للتحقيق
		1.560.001.613,37	القيم الجاهزة
3.159.501.104,58	مجموع الخصوم	3.159.501.104,58	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الملحق رقم 01

جدول رقم (02-3): الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بني هارون سنة 2012 (الوحدة: دج)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2.875.211.651,40	الأموال الدائمة	2.473.002.343,46	الأصول الثابتة
2.639.690.839,21	الأموال الخاصة		
235.520.812,19	الديون طويلة الأجل	570.995.881,85	الأصول المتداولة
168.786.573,91	الديون قصيرة الأجل	249.792.490,34	قيم الإستغلال
		198.992.713,40	قيم قابلة للتحقيق
		122.210.678,05	القيم الجاهزة
3.043.998.225,31	مجموع الخصوم	3.043.998.225,31	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم 04

جدول رقم (03-3): الميزانية المالية المختصرة لمطاحن بن هارون سنة 2013 (الوحدة: دج)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	
2.966.048.231,34	الأموال الدائمة	2.447.074.363,03	الأصول الثابتة
2.726.020.290,59	الأموال الخاصة	570.822.967,53	الأصول المتداولة
240.027.940,75	الديون طويلة الأجل		
51.849.099,22	الديون قصيرة الأجل	158.791.759,91	قيم الإستغلال
		126.053.626,70	قيم قابلة للتحقيق
		285.977.580,88	القيم الجاهزة
3.017.897.330,56	مجموع الخصوم	3.017.897.330,56	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم 07.

المطلب الثاني : دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة ما بين 2011-2013

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة التوازن المالي لمطاحن بني هارون اعتمادا على مختلف مؤشرات التوازن للمؤسسة.

1- دراسة تغيرات رأس المال العامل

أ- من أعلى الميزانية: الجدول التالي يعبر عن تغيرات رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

جدول رقم (3-04) : تغيرات رأس المال العامل للفترة (2011-2013) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
2.966.048.231,34	2.875.211.651,40	2.810.663.107,78	الأموال الدائمة
2.447.074.363,03	2.473.002.343,46	998.789.622,35	الأصول الثابتة
518.973.868,31	402.209.307,94	1.811.873.485,43	رأس المال العامل
%29,03	(-77,80%)	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا الجداول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

ب- من أسفل الميزانية:

الجدول التالي يعبر عن تغيرات رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

الجدول رقم (3-05): تغيرات رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة (2011-2013)

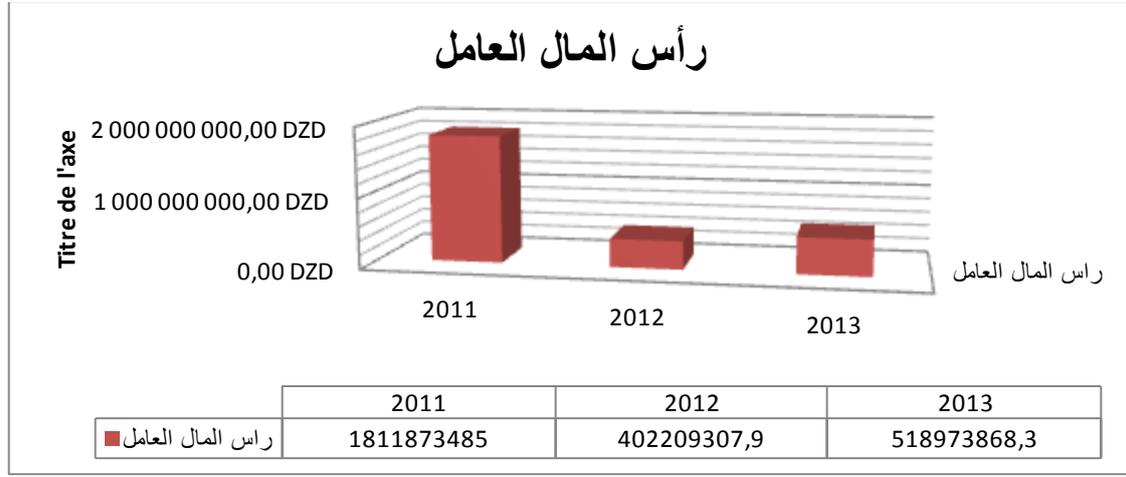
(الوحدة:دج)

2013	2012	2011	
570 822 967.53	570 995 881.85	2 160 711 482.23	الأصول المتداولة
51 849 099.22	168 786 573.91	348 837 997.80	ديون قصيرة الأجل
518 973 868.31	402 209 307.94	1 811 873 484.53	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

انطلاقا من الجدول (05-3) سوف نقوم بعرض تغيرات رأس المال العامل بيانيا من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-03): منحني تغيرات رأس المال العامل للفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (3-05).

التعليق:

عموما نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في الثلاث سنوات الأخيرة للدراسة ما يعكس الصورة الايجابية للمؤسسة، لكن مع وجود حالة غير طبيعية تتمثل في الإنخفاض الكبير لرأس المال العامل الشيء الذي سنحاول التأكد منه خلال دراسة النسب المالية لاحقا.

حيث أنه في سنة 2011 كان مجموع الأموال الدائمة السبب الرئيسي وراء الحصول على رأس المال العامل مرتفع وتحديدًا اعتماد المؤسسة نسبة كبيرة من تمويلاتها على الديون طويلة الأجل حيث قدرة بـ: 750 695 448.26 دج، وهو توازن غير جيد لها، إلا أنه خلال سنة 2012 عرف رأس المال العامل انخفاضا كبيرا ويرجع السبب الرئيسي إلى تغيير المؤسسة لطبيعة بعض الأصول المتداولة (متاحات)، لتصبح أصول مالية بقيمة 1.520.000.000 دج والذي كان له تأثير سلبي كبير على معدل رأس المال العامل للمؤسسة بنسبة انخفاض قدرت بـ (77,80%-)، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 لكن مع ارتفاع رأس المال العامل بنسبة 29,03% مقارنة مع سنة 2012 لكن يبقى منخفضا بالنسبة لسنة 2011.

عموما يفسر رأس المال العامل الموجب للمؤسسة خلال سنوات الدراسة بأن المؤسسة تملك توازنا ماليا على المدى الطويل أي أن لها القدرة على تمويل احتياجاتها طويلة المدى بواسطة مواردها طويلة المدى، وأنها حققت فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجات أخرى متبقية.

1-1 رأس المال العامل الخاص

يعتبر رأس المال العامل الخاص أحد أصناف رأس المال العامل والذي سوف ندرس تغيراته خلال السنوات الثلاث من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06-3): تغيرات رأس المال العامل الخاص للفترة (2011-2013) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
2 726 020 290,59	2 639 690 839,21	2 059 967 658,52	الأموال الخاصة
2 447 074 363,03	2 473 002 343,46	998 789 622,35	الأصول الثابتة
278 94 5927,56	166 688 495,75	1 061 178 036,17	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

التعليق:

نلاحظ قيمة رأس المال الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها من خلال أموالها الخاصة دون الاعتماد على الاقتراض، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر داخلية وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية، بالرغم من وجود انخفاض واضح لسنتين الأخيرتين مقارنة مع السنة الأولى ويفسر بنفس السبب لانخفاض رأس المال العامل.

2-1- رأس المال العامل الإجمالي:

إن الرأس المال العامل الإجمالي يعبر عن إجمالي الأصول المتداولة للمؤسسة الشيء الذي يعبر عنه الجدول التالي:

الجدول رقم (07-3): تغيرات رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2011-2013) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
570.822.967,53	570.995.881,85	2.160.711.482,23	الأصول المتداولة
570.822.967,53	570.995.881,85	2.160.711.482,23	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

3-1- رأس المال العامل الأجنبي:

يمكن التعبير عن مجموع الأموال الخارجية لمطاحن بني هارون خلال السنوات الثلاثة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-08): تغيرات رأس المال العامل الأجنبي للفترة (2011-2013) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
51 849 099.22	168 786 573.91	348 837 997.80	الديون قصيرة الأجل
240 027 940.75	235 520 812.19	750 695 448.26	ديون طويلة الأجل
291 877 039.97	404 307 386.10	1 099 533 446.06	رأس المال العامل الأجنبي

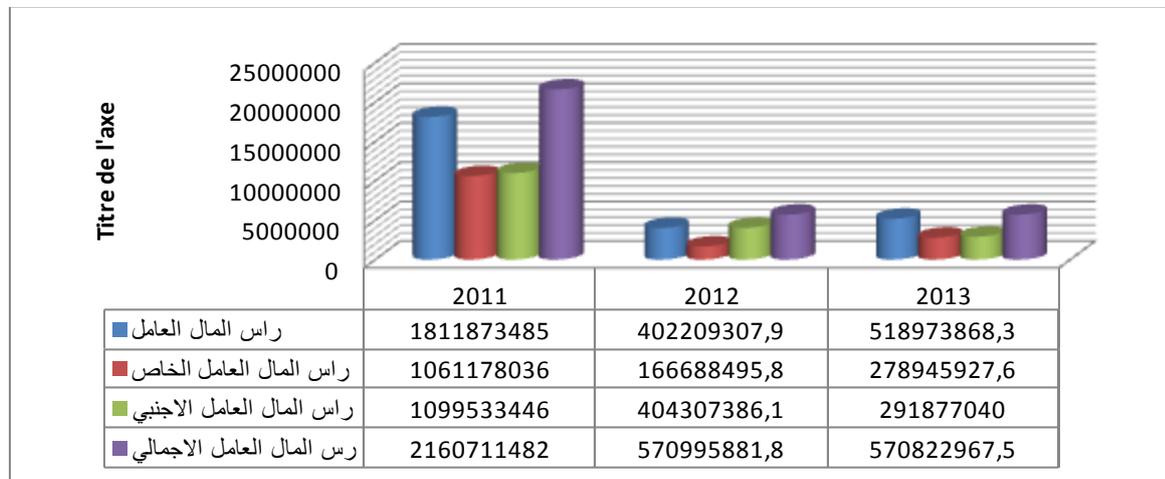
المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

التعليق:

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة تعني بأن المؤسسة تتمتع باستقلال مالي، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض من البنوك مستقبلا من أجل تمويل استثماراتها بسهولة.

بعد تقديمنا لمختلف أصناف رأس المال العامل، سوف نقوم بمقارنة تغيراتها في السنوات الثلاثة انطلاقا من الجداول السابقة وفق المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-04): منحنى تغيرات مختلف رؤوس الأموال العاملة للفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (06-3)، (07-3)، (08-3).

2- دراسة احتياج رأس المال العامل:

سوف نقوم بدراسة تغيرات احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الجدول التالي الذي يشمل كل العناصر المؤثرة في احتياج رأس المال.

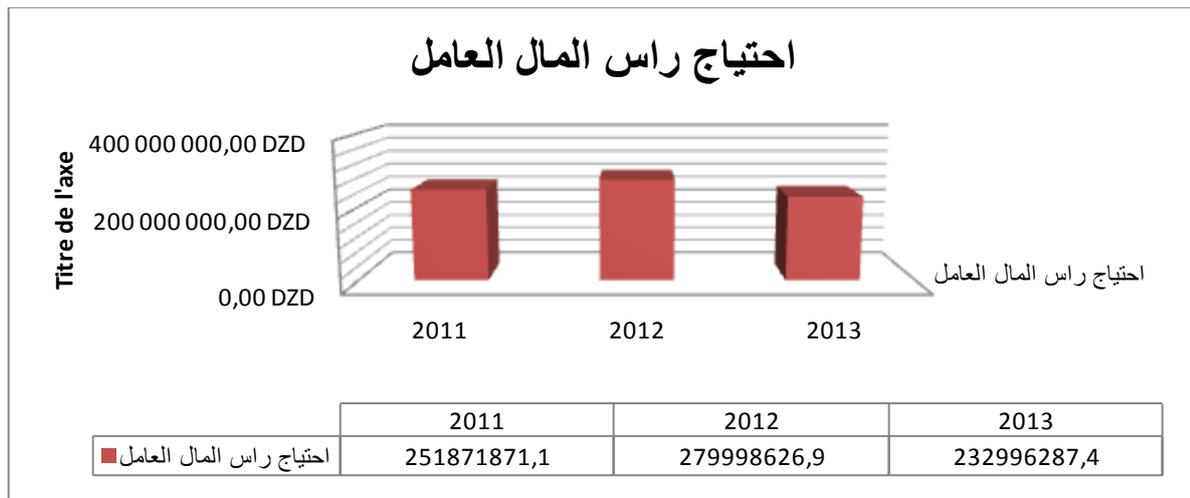
الجدول رقم (09-3): تغيرات احتياج رأس المال العامل للفترة (2013-2011) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
570 822 967.53	570 995 881.85	2 160 711 482.23	الأصول المتداولة
285 977 580.88	122 210 678.05	1 560 001 613.37	المتاحات
51 849 099.22	168 786 573.91	348 837 997.80	الديون قصيرة الأجل
00,00	00,00	00,00	قروض بنكية
232 996 287.43	279 998 629.90	251 871 871.10	احتياج رأس المال
(-16,78%)	11,11%	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (01-3)، (02-3)، (03-3).

كما يمكن لنا من التعبير عن تطور احتياج رأس المال العامل بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05-3) : منحني تغيرات احتياج رأس المال العامل للفترة (2013-2011)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (09-3)

التعليق :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة الثلاثة، حيث قدر الاحتياج سنة 2011 بـ 251 871 871.10 دج ليرتفع سنة 2012 حتى 279 998 626.90 دج أي بمعدل ارتفاع قدر بـ 11,11% مما يفسر أن احتياجات سنة 2012 أكبر من احتياجات سنة 2011، و يعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى انخفاض موارد تمويل الأصول المتداولة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل. أما سنة 2013 فعرف احتياج الرأس المال العامل انخفاضا بمعدل (-16,78%) مقارنة مع سنة 2012، حيث قدر بـ 232 996 287.40 دج و ذلك بسبب الإنخفاض لاحتياجات التمويل المتمثلة في الأصول المتداولة التي قدرت بـ 570 822 967.53 دج، والارتفاع في القيم الجاهزة و التي تغطي نسبة كبيرة من الأصول المتداولة.

إذا يجب على المؤسسة الاستمرار في الخفض من احتياجات التمويل المتمثلة في الأصول المتداولة عن طريق تخفيض مخزوناتها أو استرجاع حقوقها عند الغير.

3- الخزينة الصافية

سوف نقوم بدراسة تغيرات الخزينة الصافية لمطاحن بني هارون من خلال الجدول التالي:

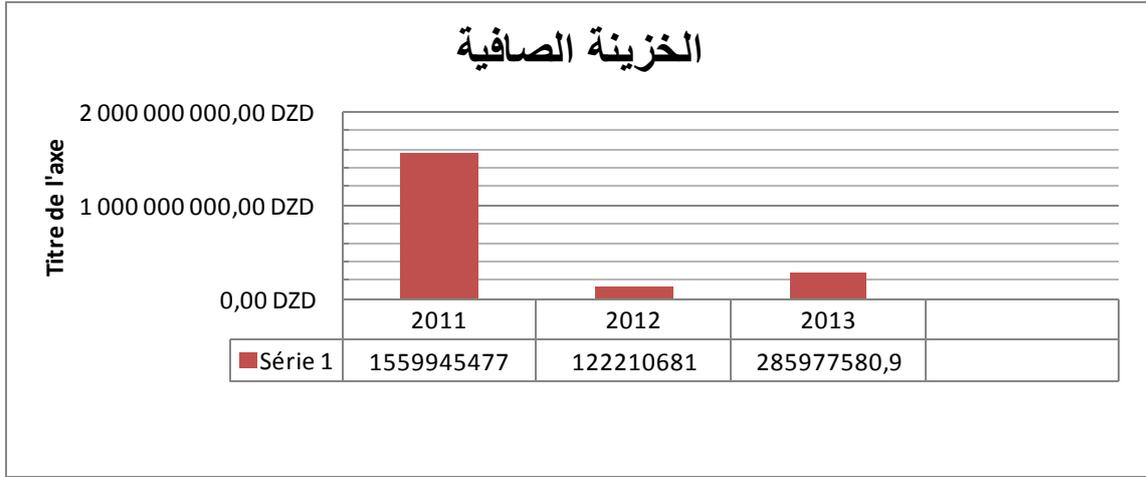
الجدول رقم (3-10): تغيرات الخزينة الصافية للفترة (2013-2011) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
518 973 868.31	402 209 307.94	1 811 873 484.53	رأس المال العامل
232 996 287.40	279 998 626.90	251 871 871.10	احتياج رأس المال العامل
285 977 580.91	122 210 681.04	1 559 945 477.43	الخزينة الصافية
134%	(-92,16%)	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (3-04)، (3-09).

يمكن لنا تأكيد مجمل تغيرات الخزينة الصافية انطلاقا من المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-06): منحني تغيرات الخزينة الصافية للفترة (2011-2013)



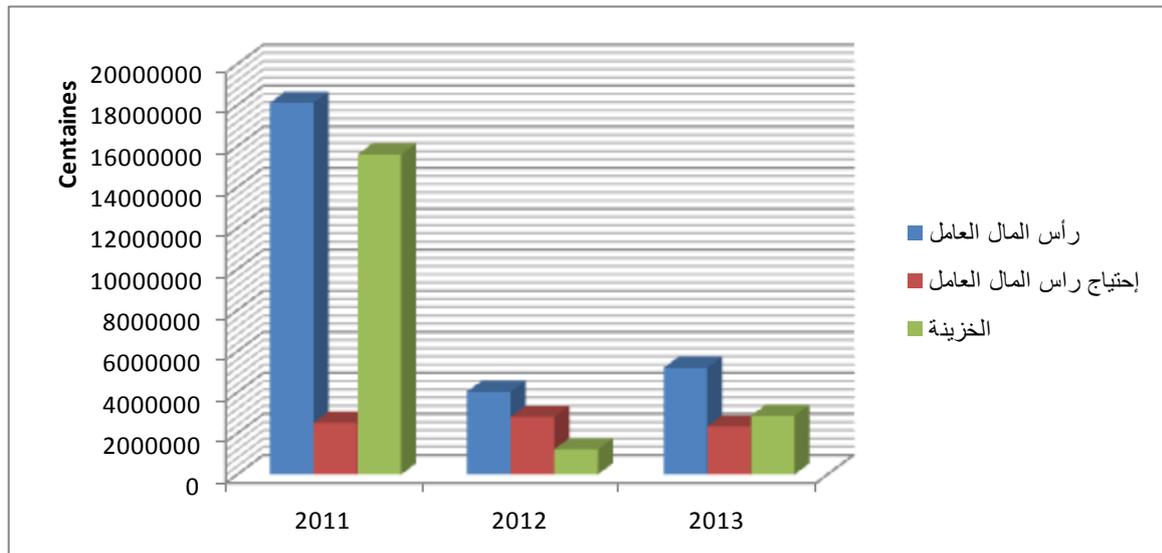
المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(3-10)

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة قدرت بـ 1 559 945 477.4 دج خلال سنة 2011 غير أنه ابتداء من سنة 2012 عرفت الخزينة الصافية للمؤسسة تراجعا حيث انخفضت إلى 122,210,681 دج ويرجع السبب إلى الانخفاض الكبير في الرأس المال العامل إلى الإرتفاع في الأصول الثابتة للمؤسسة والغير ممولة عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة.

انطلاقا من كل ما سبق سوف نقوم بترجمة مجموعة التغيرات لمختلف مؤشرات التوازن المالي بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-07): منحني مقارنة تغيرات مؤشرات التوازن المالي للفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم: (3-05)، (3-09)، (3-10)

عموما نلاحظ أنه رغم وجود توازن مالي داخل المؤسسة إلا أن هنالك انخفاض غير طبيعي في مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة يجب عليها أخذها بعين الاعتبار، كما أنه هنالك فائض في خزينة المؤسسة الشيء الذي من الممكن أن يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة بسبب عدم توظيفه، لذا من المستحسن استثماره لأن من شأنه رفع نتيجة المؤسسة.

المطلب الثاني: دراسة النسب المالية للفترة ما بين 2011-2013

من أجل تأكيد النتائج السابقة سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة تغيرات مختلف النسب المالية لمطاحن بني هارون خلال الفترة المدروسة.

1- دراسة نسب الهيكلية:

سوف نقوم بدراسة تغيرات مختلف نسب الهيكلية من خلال الجداول التالية:

1-1- الجدول رقم (3-11): تغيرات نسب الأصول للفترة (2011-2013)

الأصول				
الرقم	البيان	2011	2012	2013
1	نسبة الأصول الثابتة	31,61%	81,24%	81,08%
2	نسبة الأصول المتداولة	68,38%	18,75%	18,91%
3	نسبة قيم الإستغلال	06,99%	08,20%	05,26%
4	نسبة القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة	61,39%	09,47%	13,65%

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (3-01)، (3-02)، (3-03).

يمكن التعليق على النتائج المتحصل عليها من الجدول كالتالي:

1-1- نسبة الأصول الثابتة:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأصول الثابتة في المؤسسة قدرت نسبتها بالنسبة لمجموع الأصول 31,61% سنة 2011 لترتفع سنة 2012 إلى 81,24% ويرجع السبب وراء ذلك إلى قيام المؤسسة بتغيير طبيعة حساب الأصول المالية قصيرة الأجل إلى أصول مالية طويلة الأجل، فهذا التغيير بقيمة 1 520 000 000 دج كان له تأثير كبير في ارتفاع نسبة الأصول الثابتة خلال سنة 2012 ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 رغم

الانخفاض البسيط في نسبة الأصول الثابتة بالنسبة لمجموع الأصول بحيث قدرت النسبة بـ 81,08% .

1-2- نسبة الأصول المتداولة:

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ الإنخفاض الكبير لنسبة الأصول المتداولة، حيث أنه سنة 2011 كانت نسبتها تمثل 68,38% بالنسبة لمجموع الأصول، لتتخف هذه النسبة خلال السنتين التاليتين بنسبة كبيرة حيث أنه قدرت سنة 2012 بـ 18,75% وسنة 2013 بـ 18,91% و يفسر هذا الإنخفاض الكبير بنفس سبب ارتفاع نسبة الأصول الثابتة والتي تظهر بشكل واضح في نسبة القيم الجاهزة التي تم تغيير عنصر منها من قصير الأجل إلى طويل الأجل، وبالتالي تم إدراجه ضمن الأصول الثابتة.

1-3- نسبة قيم الاستغلال:

عرفت قيم الاستغلال تذبذب خلال فترة الدراسة حيث أنها قدرت بـ 06,99% سنة 2011 لترتفع سنة 2012 إلى 08,20% ثم تعود للإنخفاض إلى 05,26% ويرجع السبب وراء ذلك إلى التغيير في سياسة التخزين من طرف مسؤولي المؤسسة. إضافة لنسب هيكلية الأصول سوف نقوم بدراسة تغيرات نسب هيكلية الخصوم من خلال:

1-2- الجدول رقم (3-12): تغيرات نسب الخصوم للفترة (2011-2013)

الخصوم			
2013	2012	2011	البيان
90,32%	86,71%	65,20%	نسبة الأموال الخاصة
07,95%	07,73%	23,75%	نسبة الديون الطويلة الأجل
01,71%	05,54%	11,04%	نسبة الديون القصيرة الأجل
01,21	1,16	2,81	نسبة التمويل الدائم
1,11	1,06	2,06	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الجداول رقم (3-01)، (3-02)، (3-03).

التعليق: يمكن التعليق على النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول كالتالي:

1-2-1- نسبة الأموال الخاصة:

نلاحظ أن الأموال الخاصة لدى المؤسسة تمثل النسبة الكبيرة من مجموع خصومها مما يضعها في أمان، الشيء الذي يمكن أن نستنتج منه أن المؤسسة لها استقلالية مالية كبيرة، فقد وصلت نسبة الأموال الخاصة سنة 2013 إلى حوالي 90% من مجموع الخصوم.

1-2-2- نسبة الديون طويلة الأجل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الديون طويلة الأجل تمثل 23,75% من مجموع الخصوم، أي أن المؤسسة تمول استثماراتها عن طريق الديون طويلة الأجل بنسبة 23,75% خلال سنة 2011، لتتخفف هذه النسبة حتى 07,75% سنة 2012 الشيء الذي يدل على أن المؤسسة أصبحت لا تعتمد بشكل كبير على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة خلال هذه المدة.

1-2-3- نسبة الديون قصيرة الأجل:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسة تعتمد في تمويلها لمجموع أصولها المتداولة على الديون قصيرة الأجل بنسبة صغيرة، فقد وصلت لحد أقصى قدره 11% خلال سنة 2011 لتتخفف حتى تصل إلى حدود 01%، الشيء الذي يعكس مدى اعتماد المؤسسة على الخزينة في تمويل أصولها المتداولة .

1-2-4- نسبة التمويل الدائم:

يوضح لنا الجدول نسبة التمويل الدائم للمؤسسة بالنسبة للأصول الثابتة، حيث أنه خلال السنوات الثلاثة كانت النسبة أكبر من الواحد الشيء الذي يدل على أن للمؤسسة القدرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مجموع الأموال الدائمة، لتتراوح النسبة ما بين 1,16 بالنسبة لسنة 2012 كأدنى حد و 2,8 لسنة 2011 كأقصى حد لها، لنستنتج منه أن رأس المال العامل موجب خلال الفترة المدروسة .

1-2-5- نسبة التمويل الخاص:

حققت المؤسسة خلال الفترة المدروسة نسبة تمويل خاص جيدة، فقد حققت خلال هذه الفترة نسبة 02,06 كأعلى نسبة سنة 2011، و 01,06 كأقل نسبة سنة 2012 الشيء الذي يدل على قدرة المؤسسة تمويل مجموع استثماراتها من خلال أموالها الخاصة والمتمثلة في أموال المساهمين، الشيء الذي من شأنه أن يعطي المؤسسة القدرة على طلب القروض من البنوك بدون مشاكل .

2- نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمطاحن بني هارون من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): تغيرات مختلف نسب السيولة للفترة (2011-2013)

البيان	2011	2012	2013
نسبة السيولة السريعة	5,56	1,9	7,94
نسبة السيولة العامة	6,19	3,38	11,01
نسبة السيولة الجاهزة	4,47	0,72	5,51

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول رقم (3-01)، (3-02)، (3-03).

التعليق:

من خلال الجدول السابق يمكن التعليق على نسب السيولة كالتالي:

2-1- نسبة السيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبق الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة في التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل السيولة السريعة يتراوح ما بين 1,9 و 7,9 خلال سنوات الدراسة وهي درجة مرتفعة، حيث أنه يعود السبب وراء ذلك إلى حجم المتاحات المرتفع خاصة خلال سنة 2011، أما بالنسبة لسنة 2012 فيعتبر المعدل 1,9 مقبولا جدا بالنسبة للمؤسسة .

لكن عرفت سنة 2013 ارتفاع معدل السيولة السريعة إلى 7,94 بسبب الانخفاض في الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة. لكن عموما معدل السيولة السريعة مرتفع جدا مما يستلزم على المؤسسة توظيف مجموع الأموال المجمدة في الخزينة من أجل الوصول إلى النسبة النموذجية، لذلك من المستحسن عليها إعادة النظر في سياسة الخزينة لديها.

2-2- نسبة السيولة العامة :

نلاحظ من خلال النسب في الجدول أن معدل السيولة العامة قد تجاوز 3 كأقل نسبة مسجلة ما بين 2011 حتى 2013، مما يعني وجود فائض كبير لدى المؤسسة من أجل تغطية

ديونها قصيرة الأجل عن طريق مجموع أصولها المتداولة. من خلال هذه النسبة نلاحظ أن للمؤسسة سيولة معتبرة خلال سنوات الدراسة .

2-3- نسبة السيولة الجاهزة :

من خلال تحليل نسبة السيولة الجاهزة نلاحظ أنها مرتفعة كثيرا مقارنة بالنسبة النموذجية خلال سنة 2011، 2013 والسبب وراء ذلك يعود لقيمة المتاحات خلال السنتين، أما بالنسبة لسنة 2012 فقد سجلت معدل أقل من الواحد وهو شيء غير مقبول بالنسبة للمؤسسة لأن مجموع المتاحات لديها لا يغطي ديونها قصيرة الأجل.

عموما ملاحظ بأن المؤسسة لم تعتمد بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل من أجل تغطية وتمويل الأصول المتداولة.

3- نسب الربحية و المردودية

سوف نقوم بدراسة تغيرات نسب الربحية لمطاحن بني هارون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14) : تغيرات نسب المردودية للفترة (2011-2013)

2013	2012	2011	البيان
79,38%	78,80%	81,41%	نسبة المردودية الإجمالية
04,92%	04,39%	05,07%	نسبة مردودية الأموال الخاصة
05,70%	05,12%	04,63%	نسبة الربحية التجارية

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول (01-3)، (02-3)، (03-3) و الملاحق (03،6،9).

التعليق:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا التعليق كمايلي:

3-1- نسبة مردودية الأموال الخاصة :

من خلال الجدول نلاحظ أن مردودية الأموال الخاصة جيدة مما يدل على مدى انعكاس مساهمات المساهمين في خلق وتحقيق نتيجة حسنة خلال السنوات الثلاثة رغم انخفاضها في السنتين الأخيرتين لتصل إلى 04,39% كحد أدنى والتي تبقى مقبولة لمدى تأثير رأس المال الخاص ايجابا على نتيجة المؤسسة، فمثلا تفسر نسبة مردودية الأموال الخاصة لسنة

2011 بكون كل دينار واحد من أموال المساهمين يآثر على نسبة النتيجة بـ 05,07% ونفس الشيء لسنة 2012 و 2013.

3-2- نسبة المردودية التجارية:

تعتبر هذه النسبة مقبولة بالنسبة للمؤسسة بحيث تراوحت ما بين 4,63% حتى 05,70% خلال سنوات الدراسة الثلاثة، الشيء الذي يمكن ترجمته بكون كل دينار واحد من المبيعات يساهم 4,63% من نتيجة المؤسسة خلال سنة 2011 ونفس الشيء بالنسبة للسنوات التالية.

المبحث الثالث: دراسة مردودية المؤسسة بواسطة آليات الرفع و مؤشرات الأداء المالي
من خلال المبحث السابق قمنا بدراسة التوازن المالي للمؤسسة من خلال مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن، أما في هذا المبحث سنقوم بدراسة مردودية مطاحن بني هارون من خلال دراسة آليات الرفع ومؤشرات الأداء المالي.

المطلب الأول : دراسة المردودية المالية و الإقتصادية لمطاحن بني هارون

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة بشكل مفصل قصد التعرف على مختلف العوامل المؤثرة عليها خلال السنوات الثلاثة السابقة.

1- دراسة المردودية الإقتصادية:

من أجل معرفة مختلف العوامل المؤثرة على المردودية الاقتصادية سنقوم بدراستها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-15): تغيرات المردودية الإقتصادية الإجمالية والصافية للفترة (2013-2011)

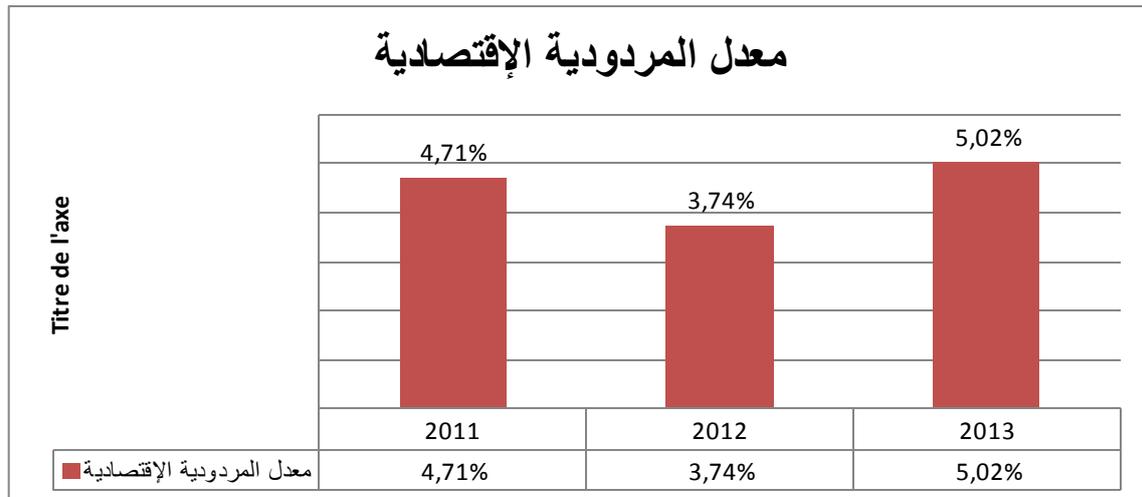
(الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
148 874 685.93	107 669 078.68	132 579 008.10	نتيجة الإستغلال
2 966 048 232.31	2 875 211 648.43	2 810 663 107.53	الأصول الإقتصادية
05,02%	03,74%	04,71%	معدل المردودية الإقتصادية
01,28%	(-0,97%)	-	معدل النمو
04,83%	03,31%	04,65%	هامش الاستغلال
79,22%	78,68%	81,31%	معدل دروان الأصول
03,82%	02,60%	03,78%	معدل المردودية الإقتصادية الصافية

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول (01-3)، (02-3)، (03-3)، (09-3)، والملاحق (9،6،3)

بناء على الجدول السابق يمكن تمثيل تغيرات المردودية الإقتصادية بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-08): منحني تغيرات المردودية الإقتصادية خلال الفترة (2013-2011)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(3-15)

التعليق:

من خلال جدول المردودية الاقتصادية نلاحظ بأن معدل المردودية خلال السنوات الثلاثة كان موجب، بحيث أنه ارتفع من 04,71% سنة 2011 إلى 05,02% سنة 2013 وهو مؤشر مقبول بالنسبة للمؤسسة، غير أنها تبقى غير كافية وسبب ضعفها هو ضعف النشاط الاستثماري.

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية الصافية فنلاحظ أنه سنة 2011 كانت 03,78% ويفسر هذا المعدل بأن كل دينار مستثمر في المؤسسة يحقق 0,0378 دج، أما سنة 2012 فإن كل 1 دينار مستثمر يحقق هامش قدره 0,0331 دج .

كما نلاحظ بأن معدل دوران الأصول جيد خلال سنة 2011 الذي قدر بـ 81,31% بينما هامش الإستغلال ضعيف نسبياً، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2012 فمعدل الهامش لم يتغير بنسبة كبيرة بحيث انخفض إلى 3,31% ، أما معدل دوران الأصول عرف انخفاض ليصل إلى 78,68% بالرغم من أنها تعتبر نسبة جيدة لدوران الأصول، بينما سنة 2013 فإن نسبة الهامش عادت لترتفع مرة أخرى لتسجل أكبر نسبة لها خلال فترة الدراسة 04,83% نفس الشيء بالنسبة لمعدل دوران الأصول الذي تطور إلى نسبة 79,22% .

تعتبر نسب المردودية مقبولة نسبياً بحيث أن نسبة تغطية المؤسسة لأصولها عن طريق المبيعات تعتبر مقبولة جداً، أما بالنسبة للهامش فله نفس سلوك معدل المردودية بحيث ينخفض في السنة الثانية ليعود للإرتفاع في السنة الثالثة لكن بمستوى ضعيف والسبب ضعف تحكم المؤسسة في مصاريفها وخاصة مصاريف العمال التي لها تأثير واضح على نتيجة الإستغلال.

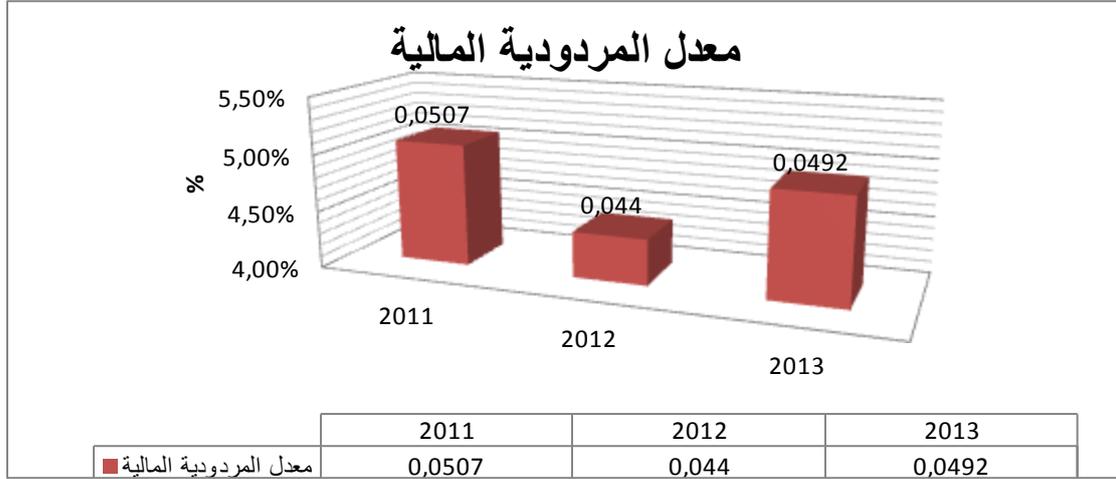
2- دراسة المردودية المالية: سوف نقوم بدراسة تغيرات المردودية المالية من خلال

الجدول رقم (3-16):تغيرات المردودية المالية خلال الفترة (2011-2013) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
134 259 451.38	116 117 679.54	104 434 003.43	نتيجة الصافية
2 726 020 290.59	2 639 690 839.21	2 059 967 658.52	الأموال الخاصة
04,92%	04,40%	05,07%	معدل المردودية المالية
0,52%	(-0,67%)	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الملاحق (3،2، 5، 6، 8، 9).

بناء على الجدول يمكن توضيح تطور معدل المردودية المالية في الشكل التالي:
الشكل رقم (3-09): منحى تغيرات المردودية المالية خلال الفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الجدول رقم (3-16)

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة موجبة خلال سنوات الدراسة، حيث حققت المؤسسة سنة 2011 أعلا مردودية مالية لها بـ 05,07% ، غير أن هذه النسبة تقلصت سنة 2012 إلى 04,4% والسبب وراء هذا الإنخفاض هو زيادة المؤسسة في مستوى الأموال الخاصة بنسبة 28,14% مما نتج عنه انخفاض مستوى المردودية بـ 13,21% أما بالنسبة لسنة 2013 فقد شهدت ارتفاع معدل المردودية المالية ليصل بـ 04,92% ويرجع السبب وراء هذا إلى ارتفاع نتيجة المؤسسة بـ 15,62%، فبالرغم من ارتفاع مستوى الأموال الخاصة بـ 03,27% إلا أنه لم يكن له تأثير كبير نتيجة ارتفاع المعبر للننتيجة الصافية.

المطلب الثاني: تحليل المردودية باستخدام مؤشرات الأداء المالي للفترة (2011-2013)

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة تغيرات مختلف مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة

1- تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط:

يعبر الجدول التالي عن تغيرات مختلف مؤشرات النشاط للمؤسسة:

الجدول رقم (3-17): دراسة رقم الأعمال بدلالة عدد العمال خلال الفترة (2011-2013) الوحدة: دج

2013	2012	2011	
2 349 870 305.90	2 262 348 161.64	2 285 411 891.91	رقم الأعمال
269	281	276	عدد العمال
8 735 577	8 051 061	8 280 478	رقم الأعمال/ عدد العمال

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملاحق رقم (3، 6، 9).

الجدول رقم (3-18): دراسة إنتاج النشاط بدلالة عدد العمال خلال الفترة (2011-2013)

2013	2012	2011	
2 354 636 580.90	2 265 725 101.64	2 288 286 776.91	إنتاج النشاط
269	281	276	عدد العمال
8 753 296	8 269 070	8 290 894	انتاج النشاط/ عدد العمال

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (3، 6، 9).

الجدول رقم (3-19): دراسة القيمة المضافة بدلالة رقم الأعمال خلال الفترة (2011-2013)

2013	2012	2011	
385 196 291.06	343 298 032.46	388 303 398.86	القيمة المضافة
2 349 870 305.90	2 262 348 161.64	2 285 411 891.91	رقم الأعمال
16,52%	15,17%	16,99%	القيمة المضافة/ رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملاحق رقم (3، 6، 9).

التعليق:

من خلال الجداول السابقة يمكننا التعليق على مجموع النتائج المتحصل عليها كالتالي:

1-1- رقم الأعمال:

نلاحظ بأن مردودية العمال بالنسبة إلى رقم الأعمال غير مستقرة حيث أنها قدرت بـ 8280478 دج خلال سنة 2011، لتتخفص سنة 2012 إلى 8051061 دج ويرجع السبب وراء ذلك إلى الإنخفاض في رقم الأعمال والذي يقابله ارتفاع في عدد العمال الذي قدر بـ 281 عامل مقارنة مع سنة 2011 والتي كان عدد العمال فيها 276 عامل. أما بالنسبة لسنة 2013 فقد شهدت ارتفاع في مردودية العمال حيث قدرت بـ 8735577 دج للعامل والمفسرة بارتفاع رقم الأعمال لمؤسسة مطاحن بني هارون والإنخفاض في عدد العمال إلى 269 عاملا خلال سنة 2013. عموما بالرغم من التذبذب الحاصل في معدل رقم الأعمال خاصة سنة 2012 إلا أنه مفسر الشيء الذي يعتبر مؤشر جيد بالنسبة لمردودية العمال في رقم الأعمال.

2-1- معدل انتاج النشاط:

بالنسبة لمعدل انتاج النشاط يمكن اعتبار مردودية العمال بالنسبة لانتاج النشاط أو الدورة جيد بالرغم من التذبذب الذي حصل له والذي يرجع السبب فيه إلى التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال كما ذكرنا سابقا وفي عدد العمال داخل المؤسسة .

فخلال سنة 2011 قدر معدل انتاج الدورة بـ 8 290 894 دج /للعامل لينخفض سنة 2012 إلى 8 269 070 دج /للعامل أي بمعدل انخفاض قدر بـ (-26,00%) بالرغم من زيادة انتاج المخزون خلال الفترة إلا أنه لم يآثر بشكل كبير على انتاج الدورة، أما سنة 2013 فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا جيد في معدل انتاج الدورة قدر بـ 8 753 296 دج/ للعامل أي بارتفاع قدره 05,58% ويرجع السبب وراء ذلك إلى ارتفاع رقم الأعمال وارتفاع انتاج المخزون مقابل انخفاض عدد العمال خلال هذه الدورة.

3-1- معدل القيمة المضافة:

من خلال دراستنا لمعدل القيمة المضافة وجدنا أن نسبة القيمة المضافة لرقم الأعمال سنة 2011 قدرت بـ 16,99% والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة مع رقم الأعمال، لتتخفص سنة 2012 إلى 15,17% ويرجع السبب وراء ذلك إلى الإنخفاض في رقم الأعمال مقارنة مع الإرتفاع في تكاليف الإستهلاكات التي ارتفعت بنسبة 11,23% الشيء الذي أثر سلبا عليها وأدى إلى انخفاضها، أما بالنسبة لسنة 2013 لفقد عرفت ارتفاعا في معدل القيمة المضافة إلى 16,52% ويفسر هذا الإرتفاع بارتفاع رقم الأعمال بنسبة 03,86% والإنخفاض في بعض التكاليف كالإستهلاكات والخدمات الخارجية التي انخفضت بنسبة (-05,69%) والتي كان لها تأثير إيجابي على ارتفاع معدل القيمة المضافة.

عموما وخلال سنوات الدراسة الثلاثة للمؤسسة يمكن القول بأن مستوى رقم الأعمال له تأثير واضح على معدل القيمة المضافة لذا من المستحسن على المؤسسة العمل على الزيادة فيه إما بزيادة كمية الإنتاج المباع أو برفع سعر البيع .

2- تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة:

سوف نقوم بدراسة تغيرات مؤشرات النتيجة لمطاحن بني هارون من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-20): تغيرات مؤشرات النتيجة خلال الفترة (2011-2013)

2013	2012	2011	
07,34%	04,31%	07,37%	معدل هامش الاستغلال (هامش الاستغلال / رقم الأعمال)
51,49%	(-29,41%)	223,77%	معدل نمو نتيجة الاستغلال
38,27%	(-17,09%)	100,70%	معدل نمو النتيجة قبل الضرائب
15,62%	11,18%	86,92%	معدل نمو النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملاحق (3، 6، 9).

التعليق : انطلاقا من نتائج الجدول اعلاه يمكننا التعليق كالتالي:

2-1- معدل هامش الاستغلال الاجمالي:

انطلاقا من الجدول اعلاه نلاحظ بأن معدل هامش الإستغلال منخفض بالنسبة للفترة المدروسة، حيث أنه في سنة 2011 حققت المؤسسة معدل قدره 07,37%، لينخفض سنة 2012 إلى 04,31% ويفسر هذا الانخفاض بارتفاع التكاليف في المؤسسة حيث أنه خلال السنة عرفت مصاريف المستخدمين ارتفاعا بنسبة 03,36% إضافة إلى ارتفاع الضرائب والرسوم بنسبة 198%، وانخفاض رقم الأعمال بحوالي (01%-).

أما بالنسبة لسنة 2013 فقد عرفت تحسنا في معدل هامش الإستغلال بارتفاعه إلى 07,34% ويرجع السبب وراء هذا إلى ارتفاع رقم الأعمال خلال هذه السنة والانخفاض الملحوظ في تكاليف العمال ب (05,08%-) بالإضافة لانخفاض الضرائب والرسوم بنسبة (77,79%-) .

من أجل تحسين في معدل هامش الإستغلال من المستحسن للمؤسسة الزيادة في رقم الأعمال والتحكم في التكاليف.

2-2- نتيجة الإستغلال و النتيجة الصافية

من خلال الجدول نلاحظ بأن نتيجة الإستغلال قد تطورت بصورة ممتازة خلال سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 حيث أنه وصل معدل النمو الى 223% ويرجع السبب الرئيسي إلى تطور رقم الأعمال بنسبة 22,60% بمقابل زيادة التكاليف بنسبة قليلة، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعاً سنة 2012 بنسبة 29,41% نتيجة ارتفاع التكاليف خلال السنة و انخفاض رقم الأعمال أما بالنسبة لسنة 2013 شهدت ارتفاعاً في نتيجة الإستغلال قدر بـ 51,49% بسبب انخفاض مجموع التكاليف الإهتلاكات وتكاليف أخرى.

أما النتيجة الصافية للدورة فقد عرفت تطوراً بوتيرة مستمرة ابتداء من سنة 2011 بنسبة 86,92% وصولاً إلى سنة 2013 التي قدر معدل نمو النتيجة الصافية فيها بـ 15,68% ويفسر هذا التطور بانعدام المصاريف المالية خلال الدورتين.

المطلب الثالث: دراسة الرافعة المالية و التشغيلية لمطاحن بني هارون خلال الفترة (2013-2011)

من خلال المطلب الثالث سوف نقوم بدراسة آليات الرفع للمؤسسة من خلال الجداول التالية:

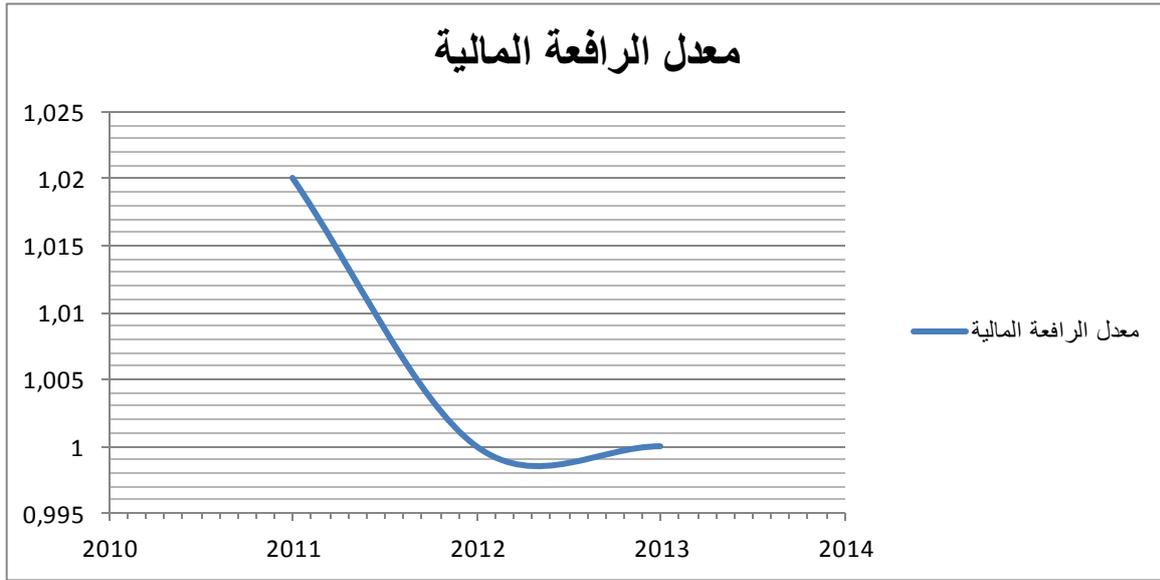
1- الجدول رقم (3-21): تغيرات الرافعة المالية خلال الفترة (2013-2011) (الوحدة: دج)

2013	2012	2011	
148 874 685.93	107 669 078.68	132 579.009	الربح قبل الفوائد و الضرائب
148 874 685.93	107 669 078.68	129 867 670	الربح قبل الضرائب
1	1	1,02	معدل الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من الملاحق (3، 6، 9).

يمكن التعبير عن تغيرات الرافعة المالية بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): منحني تغيرات معدل الرافعة المالية خلال الفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(3-21)

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن معدل الرافعة المالية سنة 2011 كان أكبر من 1 أي 1,02 الشيء الذي يفسر بأن الرفع المالي في هذه الحالة كان مجديا بالنسبة للمؤسسة فاستطاعت أن تغطي فوائد القروض عن طريق صافي ارباح المؤسسة.

أما بالنسبة للسنتي 2012 و 2013 فنلاحظ بأن معدل الرافعة المالية يساوي إلى الواحد الصحيح الشيء الذي يفسر بكون المؤسسة اعتمدت على سياسة عدم توزيع الأرباح خلال هذه الفترة ، أما بالنسبة للقروض فالمؤسسة اعتمدت وبنسبة كبيرة على قدرتها الذاتية في تمويل استثماراتها مما نتج عنه عدم لجوئها إلى الاقتراض.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ بأنه خلال السنتين الأخيرتين المؤسسة لم تعتمد على الرفع المالي الشيء الذي يفسره معدل الرفع المالي الذي يساوي الواحد الصحيح.

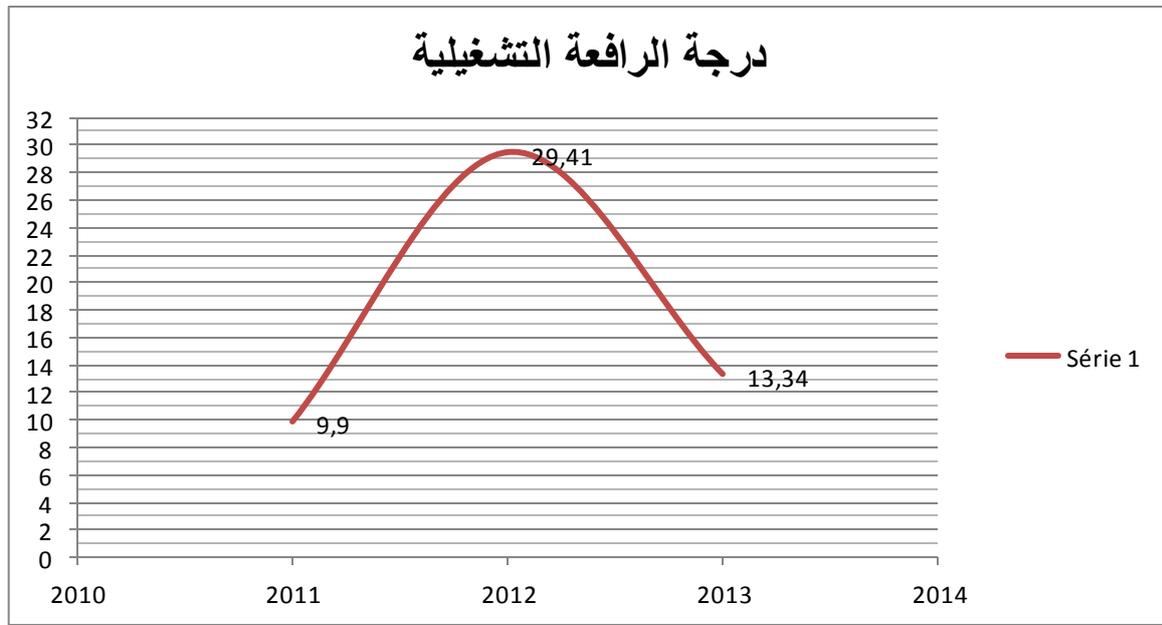
2- الجدول رقم (3-22): تغيرات الرافعة التشغيلية خلال الفترة (2011-2013) الوحدة: دج

2013	2012	2011	
113 570 283.18	74967 300.89	106 201 773.76	نتيجة الإستغلال n
74 967 300.89	106 201 773.76	32 800 865.07	نتيجة الإستغلال n-1
51,49%	(-29,41%)	223,77%	نتيجة الإستغلال $\Delta\%$
2 349 870 305.90	2 262 348 161.64	2 285 411 891.91	رقم الأعمال n
2 262 348 161.64	2 285 411 891.91	1 864 120 459.88	رقم الأعمال n-1
03,86%	(-01%)	22,60%	$\Delta\%$ رقم الأعمال
13,34	29,41	9,9	درجة الرافعة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (3، 6، 9).

يمكن التعبير بيانيا على تغيرلات الرافعة التشغيلية بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): منحنى تغيرات الرافعة التشغيلية خلال الفترة (2011-2013)



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (3-22)

التعليق :

نلاحظ من خلال قياس درجة الرافعة التشغيلية بأنها موجبة خلال السنوات الثلاثة الشيء الذي يفسر بكون درجة حساسية نتيجة الإستغلال عالية بالنسبة لرقم الأعمال، والذي قد ينتج عنه ارتفاع الخطر الإقتصادي.

خلال سنة 2011 قدرت الرافعة التشغيلية بـ 9,9 هذا يدل على ارتفاع عامل الحساسية بين نتيجة الإستغلال ورقم الأعمال، حيث أن كل تغير في رقم الأعمال يؤدي إلى تغير في نتيجة الإستغلال بنسبة عالية، فعند ارتفاع نسبة رقم الأعمال بـ 22,60% أدى إلى ارتفاع نسبة نتيجة الإستغلال بـ 223,77%، أما بالنسبة لسنة 2012 فقد عرفت ارتفاع في معدل الرافعة التشغيلية ليصل إلى 29,41، خلال هذه السنة عرف رقم الأعمال انخفاض بنسبة (01%-) والذي نتج عنه انخفاض في مستوى نتيجة الإستغلال بـ (29,41%-)، أما سنة 2013 فقد عرفت ارتفاع في نسبة رقم الأعمال بـ 03,83% والذي نتج عنه ارتفاع في نسبة نتيجة الإستغلال بـ 51,49%.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ بأن معدل الرافعة التشغيلية يتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحصل على مستوى رقم الأعمال، خلال السنوات الثلاثة للدراسة.

الخاتمة :

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي والذي حاولنا فيه اسقاط الجانب النظري على المؤسسة مطاحن بني هارون حيث تبين من خلال النتائج المتحصل عليها من عملية تقييم مردودية المؤسسة اعتمادا على أهم وثائقها المحاسبية والمالية لفترة الدراسة مستخدمين في ذلك أدوات التحليل المالي، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ◀ مؤسسة بني هارون تملك توازنا ماليا على المدى الطويل أي أن لها القدرة على تمويل احتياجاتها طويلة المدى بواسطة موارد طويلة المدى؛
 - ◀ تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية اتجاه دائئيتها بسبب النسبة المرتفعة لأموالها الخاصة مقارنة مع مجموع ديونها؛
 - ◀ قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق الخزينة الشيء الذي يعبر عن الإرتياح المالي للمؤسسة؛
 - ◀ حققت المؤسسة خلال هذه الفترة نسبة مردودية مالية و إقتصادية موجبة .
 - ◀ حققت المؤسسة تطورا جيد في معدل النتيجة والتي تعرف تطورا بصفة مستمرة.
- بالرغم من النتائج الجيدة التي حققتها المؤسسة خلال هذه الفترة إلا أن هنالك بعض السلبيات الشيء الذي يظهر جليا في تذبذب بعض المؤشرات المالية التي عرفت عدم إستقرار وتيرتها، لكن يرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى ضعف التسيير المالي داخل المؤسسة.

يعتبر التحليل المالي في الوقت الحالي ضروريا لأي مؤسسة اقتصادية، والذي من خلاله يمكن مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ مجموعة القرارات اللازمة من أجل الزيادة وتطوير في مردوديتها، لذا اخترنا في دراستنا لهذا الموضوع أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي بهدف الوصول إلى تقييم دقيق لمردودية المؤسسة بعد دراسة مختلف جوانبها. لذا تم التركيز في موضوع البحث على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كأداة من أجل دراسة مردودية المؤسسة، باعتبار المعلومات المحاسبية هي انعكاس للوضع المالية داخل المؤسسة الاقتصادية.

من خلال ما سبق حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا والمتمثلة: هل يمكن استخدام التحليل المالي من أجل تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية؟

من أجل الوصول إلى إجابة واضحة ودقيقة قمنا بتقسيم بحثنا إلى جانبين، الجانب النظري وتناولنا فيه من خلال الفصل الأول تقديم عام حول طبيعة التحليل المالي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم والعناصر حول التحليل المالي، أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة المردودية من خلال مختلف أدوات المستعملة في عملية التحليل المالي كمؤشرات الأداء المالي والنسب المالية إضافة إلى آليات الرفع.

أما الجانب التطبيقي فقد قمنا فيه بعرض مؤسسة مطاحن بني هارون، ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية لمطاحن بني هارون مستخدمين في ذلك مختلف القوائم المالية التي تساعدنا في دراسة مردودية المؤسسة خلال سنوات الدراسة.

من خلال الدراسة السابقة تمكنا من الإجابة عن الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- للتحليل المالي أهمية كبيرة داخل أي مؤسسة اقتصادية حيث أنه يعتبر كوسيلة تساعد المسير المالي على دراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي معرفة أسباب الانحرافات من أجل تصحيحها، والإجابة عن التساؤلات المطروحة حول نشاط المؤسسة.

2- تعتبر المردودية في أي مؤسسة اقتصادية كمرآة تعكس صورة الحالة المالية لهذه المؤسسة بنسبة كبيرة باعتبارها من أهم المؤشرات التي تدل على مدى سوء أو حسن التسيير المالي للمؤسسة .

3- إن دراسة وتقييم المردودية داخل المؤسسة يتم انطلاقا من أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن والأداء المالي وآليات الرفع التي تشمل دراسة تحليلية للقوائم المالية للمؤسسة والتي تساهم بشكل كبير في اعطاء تقييم لنسبة المردودية المحققة.

نتائج الدراسة:

❖ حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة للدراسة توازنا ماليا جيدا ما يعكسه القيمة الموجبة للخزينة الصافية، بالرغم من الإنخفاض الكبير لها خلال الدورتين الأخيرتين بسبب تغيير طبيعة بعض عناصر الأصول.

- ❖ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية إتجاه دائنيها ما تترجمه نسبة الأموال الخاصة بالنسبة للديون.
- ❖ تعتمد المؤسسة على الخزينة من أجل تمويل إحتياجاتها قصيرة الأجل.
- ❖ للمؤسسة معدل السيولة مرتفع الشيء الذي يدل على وجود فائض من السيولة غير الموظفة داخل المؤسسة.
- ❖ يرجع انخفاض نسبة المردودية الإقتصادية بالرغم من كونها موجبة، إلى ضعف النشاط الإستثماري.
- ❖ حققت المؤسسة مستوى مردودية تجارية موجب، وهو في تطور بصورة مستمرة لكن بوتيرة بطيئة.
- ❖ سجلت المؤسسة نسبة موجبة بالنسبة لمردودية الأموال ولكن تبقى غير كافية، بسبب عدم فعالية زيادة رأس المال على نتيجة المؤسسة.
- ❖ مؤشرات الأداء المالي تعكس الحالة المالية الجيدة للمؤسسة خاصة خلال سنة 2013 بالرغم من عدم الإستقرار في وتيرتها.
- ❖ المؤسسة لم تعتمد على الرفع المالي خلال الدورتين الأخيرتين ما يعكسه معدل الرافعة المالية الذي يساوي الواحد، ويرجع السبب إلى سياسة توزيع الأرباح و سياسة الإقتراض داخل المؤسسة.
- ❖ تفسر درجة الرافعة التشغيلية المرتفعة للدورات الثلاثة مدى الحساسية الكبيرة لنتيجة الإستغلال إتجاه تغير رقم المبيعات .
- ❖ تعرف المؤسسة تطور مستمر في نتيجتها الصافية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

التوصيات

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا للموضوع نقترح بعض التوصيات المتمثلة في:
- ❖ من المستحسن للمؤسسة التقليل من نسبة السيولة المرتفعة لديها وهذا من خلال توظيفها للحصول على مردودية أكبر.
- ❖ محاولة المسير المالي التحكم أكثر في مجموع التكاليف والتي لها تأثير كبير على نتيجة الإستغلال.
- ❖ يجب على المؤسسة الرفع في النشاط الإستثماري خلال السنوات اللاحقة من أجل تعظيم الربح
- ❖ من الضروري على المؤسسة الزيادة في رقم الأعمال من أجل الزيادة في هامش الاستغلال و نتيجة الاستغلال الشيء الذي ينعكس على النتيجة الصافية بالزيادة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا اثناء محاولتنا اجراء هذا البحث جملة من الصعوبات تمثلت فمالي:

- ❖ ضيق الوقت الممنوح لانجاز البحث؛
- ❖ صعوبة الوصول الى المعلومات المالية داخل المؤسسة؛
- ❖ صعوبة تحديد دقيق للمصطلحات المتداولة في البحث.

كتب باللغة العربية:

- 1) أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، 2008 .
- 2) الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 3) الياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس و تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 4) أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.
- 5) خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2006.
- 6) دريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، 1990 .
- 7) د.رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 .
- 8) د.وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.
- 9) رشاد العصار وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
- 10) عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2006 .
- 11) عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 12) عبد الغاني، الإدارة المالية المحاصرة مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر
- 13) عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية نظري و تطبيقي، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2009 .
- 14) عرباجي اسماعيل، إقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 15) عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 16) محمد مبروك ابو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17) محمد مطر، الحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

- 18) محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للإدارة و النشر، الأردن، 2000.
- 19) منير شاكرا محمد، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 20) منير صالح الهندي، الإدارة المالية (مدخل التحليل المعاصر)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- 21) ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير. التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998.
- 22) ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 23) نعيم نمر داوود، التحليل المالي، الطبعة الأولى دار البداية للنشر، الأردن، 2012
- 24) هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2004

قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

- 1) Béatrice et Francis grandguillot , analyse financier, édition ed alima, paris ,2003.
- 2) E Langlois , M Mollet, gestion financières , paris, édition foucher, 1998.
- 3) Herre Hutin, la gestion financière de l'entreprise, 2^{eme} édition, édition Sirey, 2000.
- 4) J.Saulquin et C.H.d'Arcimol, gestion financière, édition VUIBERT, 1993.
- 5) Pierre Conso, la Gestion Financière de l'entreprise, 5^{eme} Edition Paris, Dunod , 1979.
- 6) pierre Couso, la gestion financière de l'entreprise 6^{eme} édition, paris édition DUnod, 1981.
- 7) Patrick Piget, gestion financière de l'entreprise, paris, édition economica, 1998.

البحوث العلمية:

- 1) أمينة زغاد، التحليل المالي و قائمة مصادر الأموال، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب ، البلدية، 2005
- 2) بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007
- 3) حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، ماجستير، غزة، فلسطين، 2008
- 4) محمد طلال ناصر الدين، أثر كل من الرافعة التشغيلية و المالية على ربحية السهم العادي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
- 5) ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة و درجة المخاطرة، مذكرة ماستر، جامعة القاصدي مرباح، ورقلة، 2013 .

مجلات علمية:

- 1) الياس خضيرة الحمدوني، العلاقة بين الرفع المالي و عائد الأسهم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 8، 2012.
- 2) د. عادل صالح الراوي، أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، العدد9، 2012.

الملاحق

المُلخَص

المخلص

انطلاقاً من منطق إقتصاد السوق السائد في الجزائر، يجب على المؤسسة من الوقوف على تقييم حقيقي ودقيق لمردوديتها من خلال التقييم الداخلي الذي تقوم به المؤسسة في حد ذاتها أو الخارجي والذي تقوم به الأطراف المهتمة بالمؤسسة، ومن هنا تزداد حاجة المؤسسة إلى دراسة وتحليل مردوديتها بالإعتماد على مختلف وسائل وتقنيات التحليل المالي والذي أصبح في وقتنا الحالي ذو أهمية كبيرة داخل أي مؤسسة إقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة، لذلك فدراستنا تهدف إلى تقييم مردودية المؤسسة الإقتصادية بما فيها المردودية المالية والمردودية الإقتصادية، والكشف عن مدى التوازن المالي داخل المؤسسة كما تناولنا دراسة أهم النسب المالية ومؤشرات الأداء المالي وآليات الرفع من أجل تقديم صورة مالية واضحة للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها المالي. لذلك اعتمدنا في دراسة مردودية مطاحن بني هارون، والتي كانت الحالة المدروسة في موضوع بحثنا على مجموعة من أدوات التحليل المالي المذكورة سابقاً، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا التحسن الملحوظ في مردودية المؤسسة بالرغم من وجود بعض النقائص على مستوى الإدارة المالية للمؤسسة، الشيء الذي أثر سلباً عليها لكن بصورة لا تشكل خطورة كبيرة على المؤسسة .

إن دراسة مردودية المؤسسة يسمح لنا بتشخيص مختلف الجوانب المالية والإقتصادية لها، وماهي أهم العناصر المؤثرة عليها وهذا الشيء يسمح للمسير المالي باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تحسين المردودية للمؤسسة.

المصطلحات الأساسية

التحليل المالي؛

المردودية؛

مؤشرات التوازن؛

الرافعة المالية؛

الرافعة التشغيلية.